

١٤٢٠

تحفة الطلاب

ابو بكر

الاحساني







٢١٧

ت . م

تحفة الطالب نظم الملا، أبي بكر بن محمد .

١٢٢٠ هـ كتب في القرن الرابع عشر الهجري

تقديره .

١٨٩ ص ١١١ ٢٤ ١٧٢ سم

١٤٢٠

نسخة جيدة حديثة، خطها نسخ حسن

معجم المؤلفين ٣ : ٧٥

أ . المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

ب . تاريخ النسخ هـ منظومة

تحفة الطالب



٢١٥٤٢  
١٢١٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **تحفة الطلاب** الرقم **١٤٣٠**

اسم المؤلف **ابوبكر بن محمد الملاصافي**

تاريخ النسخ **؟**

عدد الأوراق **٩٥** هيئات **١٧٥٤**

ملاحظات **فقده حنفي** **٢١٧**

١٠٢



في فضل الفقيه الى رحمة ربه ارحم الراحمين  
 المصنف محمد بن الحسين بن ابي اسحاق

هذه المنظومة اللطيفة من نظم العلامة العارف

بالشيخ الشيخ ابي بكر بن محمد الملا

الاحسائي الخفي الشهير بالواعظ

المسمى بحفظة الطلاب

غفر الله له

والمسلمين

هذا الكتاب المطبوع في ملك ائمة الفقيه الى رحمة ربه ارحم الراحمين

محمد بن الحسين بن ابي اسحاق الله حفظه الله ورعاه امين

عند طبع هاتين المنظومتين يقدم اولاً منظومة تحفه الطلاب

ثم يطبع نور الهدى نظم كفاية المبتدئ ونور الهدى بنون

نفع الله المسلمين بها امين

وهو شرح منظومة تحفه الطلاب فضيلة المرجوم الشيخ حسين بن عبد الله

سبحان خبير كل الفاظه سماه في الوهاب وقد طبع هذا الشرح

وهو من فضيلة الشيخ حسين خاضع المسجولة ومكتبة مستعديده

ثم نقل الى مقام رئاسة القضاء وعضواً من اعضائه ولم يكتب فيه الا قليلاً مما نظره في كماله

ثم تولى رحمه الله تعالى من اربعة عشر عاماً تقرباً

صلى الله عليه ورحمته اجمعين

في فضل الفقيه الى رحمة ربه ارحم الراحمين  
 المصنف محمد بن الحسين بن ابي اسحاق  
 في فضل الفقيه الى رحمة ربه ارحم الراحمين  
 المصنف محمد بن الحسين بن ابي اسحاق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد فقها في الدين خير الخلق من اولى النهي  
احمد اذن بالاكرام بنعمة الايمان والاسلام  
ثم الصلاة والسلام الناي على النبي سيد الانام  
محمد المبعوث بالدلائل واله وصحبه الافاضل  
وبعد فالعلم رفيع الرتبة واهله الاعاون في المنزلة  
لا سيما الفقه فان منه ما لا غنى لكل شخص عنه  
وهذه ارجوزة فيه على مذهب من قد حاز فضله ولا  
أبي حنيفة الامام الكمال ضمنها جواهر المسائل  
ملخصا لما تهم البلوى منتجبا لما عليه الفتوى  
مختصرا نظم السراج الفاضل نجل على ابن موسى الهال

حذوف

حذفت منه ما يكون نادرا واكثر الخلاف والمكررا  
لما رايت من قصور الهمه عن ذكر ما يورث للسامه  
وربما غيرت بعض اللفظ بما هو الاحسن عند الحفظ  
اوردت في اثنائها مسائل مهمة عن ذكرها قد غفلا  
سميتها بتخفة الطلاب والله يهدينا الى الصواب  
أسأله التوفيق للاخلاص فيها مع العصمة والخلاص

### كتاب الطهارة

ركن الوضوء غسل وجهه وليدين ومسح رأسه مع غسل القدمين  
والكعب والمرفق ايضا في الوضوء ومسح ربع الرأس منه يفرض  
والسنن ابدء أنه بالبسملة وغسله الكفين والنية له



كذا السؤال مع غسل للضم	والأنف والمسح لرأس عمم
مع اذنيه مرة بمائه	والغسل بالتثليث في أعضائه
وكذا ترتيب له مع الولا	ودلكه لكل عضو غسلا
وسن في اللحية والاصابع	تخليهن لا تباع الشارع
ويستحب البدن باليمين في	أعضائه ومسح جيد فاعرف
ويكره التقدير والاسراف فيه	وناد على الثلاث يقتفيه
كذا استعانة كلام الناس	أما الدعاء فإياه من باس
وينقض الوضوء ما قد خرجا	من السبيلين سوى ما اختلفا
وكل قيح أو دم منه جرى	في موضع يسن أن يطهرا
والقي ملا الفم ذافي المطعم	والماء والمرة لا في البلغم
والنوم لا في هيئة التملين	والسكر والانغماع الجنون

أوقهقهة البالغ في الصلاة	ذات الركوع حالة اليقظات
--------------------------	-------------------------

## فصل في الغسل

أركانها التنشيق والتضمض	وغسل باقي جسمه يفترض
وسن أن يغسل أولي يده	وفرجه مع نجس أن وجده
ثم الوضوء ثم فيض الماء	مثلثا الجملة الأعضاء
وما على المرأة نقض ضفرها	بعد بلوغ الماء أصل شعرها
ويلزم الغسل من الامناء	عن شهوة اليقظة والكراء
وغيبة الكهرة في سبيل	حي على الفاعل والمفعول
ودم حيض ونفاس انقطع	لا باحتلام دون انزال وقع
وسن للجمعه والعيد وفي	أحرامه مع عرفات الموقف



## باب المياه

ويرفع الاحداث ماء المطر والبئر والعين وماء البحر  
 لا بالذى استعمل في الطهارة من حدث أو نية لقربه  
 ولا بماء غيره قد غلبه من جامد أو مانع كالاشربة  
 ولا بماء قاطر من شجر أو تمر بنفسه في الاظهر  
 وان تقع نجاسة في الجارى ولم تبين فالطهر باق جارى  
 ومثله الوقوع في كثير كالعشر في العشر على التقدير  
 أما الوقوع في القليل الرائد ينجس مطلقا لا تردد  
 وموت ما لادم فيه يجري في الماء غير سالب للطهر  
 كذاك ما يعيش فيه لو هلك كضفدع و سرطان وسمك

## فصل في البئر

وتنزع

وتنزع البئر بموت آدمي أو موت شاة أو قليل من دم  
 أو بانتفاح الدموى ولو صغر ولا يضر الروث إلا أن كثر  
 عشرون دلو أو ثلاثين انزح بموت خوفارة يذا الحكم  
 وفي زها الدجاج أربعون من الدلا أن شاء أو ستونا  
 والبئر ان كانت معينا نزحوا مقدار ما فيها من المانضاح  
 والفار قبل الانتفاح أن بدا في البئر فالماء ليوم فسادا  
 وأن يكن مستغنا فقد فسد منذ ثلاثة مضت من العدد  
 فليقض من صلى مني لاحدا أيضا ومن طهر منها خبثا  
 عند أمنا وصاحياه لا عود قبل العلم أو جباه

## فصل في السور

وعرق لكل حي معتبر بسوره الا الحمار للآثر

لا عبارة نسخة  
 المصنف هكذا  
 وموت في الفار قبل  
 عشرون من الدلا  
 أو ثلاثون من  
 الدلا ما تراه في  
 المصنف

لا عبارة الاصل  
 ماء البئر فهي نضاح



فالتاها الطهور سور الادى	وسور ما كول اللحم فاعلم
وسور سكان البيوت يكره	كفارة وحيّة وهرة
وكالدجاجات المسيبات	كذا سباع الطير كالبنزاة
وسور كلب مع خنزير بخمس	كذا سباع البر كالذئب وفس
والبغل والحمار في سورهما	شك من استعمله يتمما

### باب التميم

يجوز للعجز عن استعمال ما	كبعده ميلا وخوف وظما
او مرض او خيفة الاعداء	او عدم الالة لاستقاء
بطاهر الارض بضربتين	مستوعبا للوجه واليدين
لكنما النية فيه تجب	ويكتفى بالضربتين الجنب

ونقضه بالناقضات للوضو	وقدره الماء لديه تعرض
ولم يجز لخوف فوت وقت	بل فوت عيّد وصلاة ميت
وجاز بالفرد من التميم	صلاة نفل وفروض فاعلم
تأخير راجي الماء في الوقتين	وطلب مقدار غلوة يجب
ان ظن فربه كذا شراه	بشئ المثل لمن حواه

### باب المسح على الخفين

يصح للمقيم والمسافر	من حدث الاصغر دون الاكبر
يوما و ليلة لأرباب الحضر	ويمسح الثلاث اصحاب السفر
لكن عقيب الحدث ابتداوها	ومثل تلك الساعة انتهواها
وشروطه امكن مشى فيهما	والستر للرجلين مع كعبيهما



والفرض مسح ظاهر الخفين	قدر ثلاث اصبع الكفين
وان يكن في الخف خرق يسح	قدر اصابع ثلاث يمنح
من اصغر الرجل وناقض الوضوء	ينقضه ونزع خف يعرض
مع انتضاء مدة والحاضر	لو قبل مدة له يسافر
يتمها ثلاثة في سفرته	والعكس فيه يومه مع ليلته
والمسح كالغسل على الجبيرة	بلا توقيت وطهر شدة
ولا يضره سقوط حصلا	من غير برء وبرء بطلا

### باب الحيض

أكثره عشر ثلاث الاقل	ونقص ذا وزيد ذلك بطل
لأنه استحاضة والصفره	في وقته حيض كذاك الدره
فان تعدى الدم فوق العشر	كمادة الطهر وحيض تجري

ومن تكن ليست بذات عاده	فالحشر في الشهر بلا زياده
ولا يجوز وطئها اذا انقطع	لدونها بغير غسل قد وقع
وان يكن لعشر انقطاع	يجوز قبل غسلها الجماع
واربعون أكثر النفاس	وليس للاقل من مقياس
والدم ان جاوز اربعينا	ردت الى عادتها يقينا
بين الدمين الطهر لو تخللا	في الوقت حيض ونفاس فاعقلا
ثم اقل الطهر نصف شهر	وليس في أكثره من حصر
الا اذا احتيج لنصف العاده	فالطهر شهر ان بلا زياده
وبالمحيض والنفاس يحرم	قربان زوج وطواف واعلم
كذا الصلاة والصيام والقضا	لا للصلاة بل لصوم فرضا
دخول مسجد ومس آية	ومثلها يحرم من تلاوة



سواء اصله ماء او غيره  
في زينة هكنا  
في نجاسة ماء كراهه  
غير جماع ووجهه في صياح

وما ذكرنا بجناية حرام	غير جماع ووجه مع الصيام
والحدث الاصغر يمنع الطواف	مع الصلاة المس الانغلاق
دم استحاضة كحذر داما	لا يمنع الصلاة والصيام
والمتحاضات واهل العذر	في كل وقت جدد والظهور
والعذر ما استروقا ووجد	في كل وقت بعضه فان فقد
وقتا تماما علم انقضاؤه	وضاد رابتدائه انتهاؤه
باب الانجاس	
تطهر بالماء وبالمستعمل	وكل مانع قوي الحمل
والدلك تطهر الخف في الجرمي	والفرك لليابس من متي
والمسح لليف وللرأة	واللبس للارض لدى الصلاة
وليس يغني فوق قد الدم	من نجس مغاظ مثل الدم

ش ولو قال  
بغير ظن او ثبوت  
قدرا لا تقا به له  
لونها قولاً به

ودون ربع التوب من مخف	كبول ما يترك عنه قد علم
وطهر ما ليست له عين ترى	بغلب ظن بثلاث قدرا
اما زوال العين فهو طهر	واثر يعسر لا يضمر
والدبغ طهر أذهب الميتان	كذلك المذبوح بالدابة
الا لادى فللكرامة	أرجل حنوزير فللنجاسة
والشعر والعظم من الانسا	ثم من الميتة طاهران
ليسن الاستجار بالاحجار	والافضل الانقاء بالانبار
وغسله بالماء منها افضل	والجمع بين الكل فيه اكمل
وان عدت نجاسة مخرجها	فان فرض الغسل قد توجهها
يكبره الاستجار بالسرجين	والعظم والطعام واليمين
ويكبره الاستقبال للقبلة	وعكسه عند قضاء الحاجة

ش نجاسة بول  
نقلوا استجار بالمريقين



ش عيان في قول اولي  
ويظهر الذبوح بالدابة

في حالها  
غضفه بجهة 20



كذلك اتجاه الشمس والقمر أو في طريق أو تحت شمس

## كتاب الصلاة

يدخل وقت الفجر من بياضه إلى طلوع الشمس في أقطانه

ووقت ظهر من زوالها إلى صيرورة الظل شيء مثلاً

وأخير مثلاً ظل ذلك القدر ثم به يدخل وقت العصر

إلى الغروب وهو وقت المغرب يبقى مع المحرمة ما لم تغرب

وبعد وقت العشاء والوتر يبقى إلى انقلاق ضوء الفجر

وينبغي إسفاره بالفجر كذلك أيراد بظهر الحر

للعصر تأخير قبيل الضيف الألفيم فهو فيه يكره

والحكم في الضام كما في العصر والمغرب العكس لذين قادر

في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة

ذو الوتر في آخر الليل يوتر ومن يخاف النوم لا يؤخر

## فصل

من في شروق أو غروب أو شوي صلي سوى عصره نهاره غوي

والنفل بعد العصر أيضاً يمنع كذلك بعد الصبح حتى ترتفع

لكن في هذين ليس يمنع صلاة ميت أو قضاة ويشرع

وليس من بعد طلوع الفجر نقل سوى سنة للأمر

وهكذا قبل صلاة المغرب كراهة النفل ووقت الخطب

## باب الأذان

ليس للفروض في الجماعة في وقتها أيضاً مع الإقامة

ولفظها كلفه سياتن سوى التي تريد على الأذان

ملتقاً بوجهه أذيعلاً وأن يكون ظاهراً مستقبلاً



وأن تفتك صلواتك بمجملته أقم وإن حين تقضى الأولى  
كذلك في الباقي لمن قدر له ويكتفى من شأب الأقامة  
يكره ترك لهما في السفر للمصل قاض في الحضر

### باب شروط الصلاة

شروطها طهارة الأبدان من نجس والثوب والمكان  
وستر عورة وقصد قبلته ونية لهما مع التعمية  
وعورة الحرة جسمها الأعم سوى الحياء والأكناف والأقدام  
وعورة الذكور تحت السرة وتنتهي إلى انتهاء الركبة  
وعورة الإماء كالذكور ووردين بالبطون والظهور  
وفاقد لما ينزل النجس صلى بلا إعادة فاقبسا

وعادم

وعادم الثوب يصلى عاريا والأفضل القعود فيها مؤثرا  
لا يفصل النية عن تحريره بعمل لم يك من فرضته  
والمقتدى خلف أمره صلى معه ينوي صلاة الوقت والمتابعة  
وقبلته الخائف من الجهة والعاجز المريض نحو القدره  
وليجهت عند اشتباه قبلته أذ ليس من يسئله بحضرته  
وبعد لو بان الخطأ لا يثنى أما المصلي فليدرو بي  
أن متحرون جهات جهلوا حال الأما أجاز ما قد فعلوا

### فصل في أركانها

وركنها القيام مع قراءة في ركعتي فرض بقدر آية  
ثم الركوع بعد السجود وختمها بأخر القعود



لو بدل التكبير بالتعظيم أجزاء لسائر التعظيم

لا بالدعاء في افتتاح الصلاة كقوله اللهم فاعفوا له

ولو تلا بالفارسي أو افتتح مع عجزه حاز كما إذا سح

في الأصل  
بالفارسي أو فتح

### فصل في واجباتها

واجبها قراءة الفاتحة في أولي الفرض وضمة سورة

وهكذا أحكم جميع الترتيب والنفل حكمه كوتر يجري

رعاية الترتيب في المكرر تشهد في أول والآخر

تعديله الأركان مع لفظ السلام فنون وتروكذاجهر الامام

والسر للامام والمنفرد تكبيره في العيد للزوائد

والمقتدى خلف الامام نيضة حال قراءة كما قد اُتبعوا

### فصل

رفع اليدين سن في التحريمة منسورة والوضع تحت السرة

كذا التنازع للفقاري بسملة التأمين بالاسرار

تكبيرة نحو الركوع ينشر كفيه فوق ركبتيه فاشعروا

وبسطه ظهره اذ يركع لا يخفض الرأس ولا يفتح

تسبيحة الرب العظيم أدنى كماله الثلاث فيما سنا

تسميعة بالرفع مع تحميده بعد استوائه لدى انفراده

وقد كفى التسميع من تقديما من غير تحميد خلافا لهما

ويكتفى المأموم بالتحميد وبعده التكبير للسجود

يظهر في حالته ضيعيه مجافيا للطن عن فخذه

أصابع الرجل بها يستقبل مجافيه ثلاثا أكمل

في الصلاة  
الأصل يدي



سجوداثنى بانخفاض اليق	وبطنها بالفخذين تلصق
تكبيره للرفع من سجود	ويطمئن حالة القعود
يفترش الرجل اليسار الرجل	في كل فعدة فهذا افضل
وينصب اليمنى مع استقباله	بالانغلاق فهو من كماله
وتجلس المرأة بالتورك	على جميع اليثها تنكي
ويشهد باسط الاصابع	من فوق فخذه كفعل الشاع
وسنة قراءة الفاتحه	في آخر على النبي محمد
وسنة قراءة الفاتحه	في آخر في فريضة لا سورة
كذا الصلاة آخر التشهد	في آخر على النبي محمد
ثم الدعاء بخير مشبه السلام	ملفتا يمين ويسرى بالسلام
ينوي به الرجال والنساء	والحافظين لا يرى احصار

وقال: على يسار اليثها ثلثي  
النه لا ينضمون نوراك مع الزنط على  
الطائفة قلنا: وعيا في الاصل  
وتجلس الاثنى لدى التشهد  
على يسار اليثها ثلثي

في الاصل  
ثم الدعاء بخير مشبه السلام

والمقتدى ينوي الامام ايما	كان يمين او يسرى فاعلمنا
آدابها الموضع السجود	يتطرق في القيام لا القعود
بل فيه للحجرو في الركوع	لظاهر الاقدام للتشوع
وفي السجود الانف والكفين	في حالة السلام مرتين
ترتيبه اخراجه كفيه	في حالة التكبير من كفيه
وكظمه ودفعه لسعلة	إشارة التهليل في الشهادة
ثم اجتماع الناس للصلاة	من سنن الدين الموكدات
والاعام الاحق بالامامه	ثم يليه اجود القراءة
وبعد الاورع ثم الأكبر	فان تساودا في الصفات خيرا
امامة الفاسق تكروه والذي	والعبد والبادي مع المتبذع
وان يلحق صلاة الامام	اكثر من مستونها يلام

فصل



من أم شخصين معا تقدم ما وموضع الفرد اليمين فاعلمها  
 ولا يجوز للرجال الاقتداء بامرأة ولا صبي ابدا  
 وهكذا القاري بغير قاري والمكشي لا يقتدي بعماري  
 وعادم العذر بذى العذر كالدوم والبول مع استمرار  
 لكن يصلي قاعد بقائم وعادم الماء بغير عادم  
 وما سمع الحنف يغاسلنا لا الرجل الموي يساجدنا  
 ذو النفل لا يؤمر ذا الفهمان كان على العكس يجوز فاستين  
 وعند ما يختلف الفرضان ليس لشخص أن يؤمر الثاني  
 والقندي يعيد بعد علمه فسادها الحادث من امامه  
 ثم الطريق مانع للاقتداء والنهر والخلاصفين غدا  
 وحائل يشتبه العلم به حال الامام مانع فانتبه

« باب الحديث في الصلاة »  
 ولا ينصرف عن الصلاة من حدث عليه في اثنائها سبق حدث  
 مطهر ابني على ما صلى مستخلفا ان هو كان أصلا  
 ومن يظن حدثا فانصرفا وفارق المسجد فليستأنفا  
 إن بان أن لا تنقض آثما أن علم قبل الخروج فهو يني ويتم  
 وليتوضأ للسلام من حدث به لدى تسليمه سبق حدث  
 وعمده أذاك والكلام وفعل غير جنسها تمام  
 لو قاده في ركوعه أو سجدة يعيد ذاك الركن عند عودته  
 من أم شخصا فاشق إذ عرفنا صار وان لم ينو مستخلفا  
 باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها  
 أكل وشرب والدعاشبه الكلام يفسد والتشيمت مع رد السلام



جوابه للغير بالتهليل	والعمل الكثير مع تحويل
أصدره عن قبلة مع السلام	للقطع والفتح على غير الامام
شروعه في غير ما صلاه	وزلة إن غيرت معناه
أعينه تاوه كذا الكا	بصوته مع وجع إذا اشتكا
وأن يكن ذا من خشوع مختصر	لذكر جنة ونار لم يضر
وما مورأمة بقاطع	وينبغي الدروأض الشارع
والعمل القليل فيها يكره	وكفه لتوبه وسدله
تختصر فرقة الاصابع	وعقصة الشعر مع تربع
والاعتجار والتطلى والجب	كذلك في حال دفاعه الخبث
تغيض عينيه مع التناوب	وقلبه المحصى لغير سبب
كذا افتراشه لدى سجدة	ذراعه الاقعاد في جلسته

ورده السلام بالاشارة	مع الصلاة في ثياب البذلة
كذا اصلاته يقرب صورة	أو وجه انسان تجاه القبلة
« باب الوتر والنوافل »	
الوتر واجب ثلاث تجل	من غير تسليم لهن يفصل
يقرا فيها الحمد ثم السورة	ودائما يقنت في الاخير
من قبل أن يركع مع تكبيرته	ولا قنوت في سوى ثالثه
ياق به المؤمن فيه والامام	ولا يؤم في سوى شر الصيام
ما مؤم من يقنت فخر يسكت	أما الذي يعقوب فهو يقنت
والسنن اثنتان قبل الفجر	وأربع قبل صلاة الظهر
وبعد هاشتي وبعد المغرب	كذا العشائنتان ايضا فاكثي



وأربع قبل صلاة الجمعة	وبعدها كذا في تسليمه
وأربع تندب قبل العصر	وأربع بعد صلاة الظهر
كذا العشاء بعده وقبله	والست بعد مغرب تندب له
والنفل بالنهار فيه الاكمل	رباع والمثنى بيل افضل
وكل من يشرع نفلا يقصده	يلزمه قضاؤه اذ يفسده
وجاز في النفل صلاة القاعد	من غير عذر للقيام الزائد
وجاز للشارع بالقيام	قعوده فيه لدى الامام
وخارج المصلاة التنفل	يومي على الركب حيث يقبل
" فصل "	
ثم يسن النفل في شهر الصيام	عشرين ركعة بها خلف الامام
خمس تراويح وفي ترويخته	تسليمتان فاصلا بجلسته
في رأس ترويختها لقدرها	وبعد ذايختها بوترها

" باب ادراك الفريضة "

لو شرع الامام من بعد الاداء	ركعة اضاها اخرى واقتدى
ان كان في فرض رباعي وفي	سواه يقطع والامام يقتفى
وبعد ما صلى ثلاثا يكمل	ثم مع القوم ينقل يدخل
ان كان في العشاء او في الظهر	لا ان يكن بعد صلاة العصر
وداخل المسجد من بعد النداء	يكره ان يخرج من قبل الاداء
وليترك السنة مهما قد شرع	امامه في الفرض بل له اتباع
الا اذا رجي لدرك ركعة	من فحره فليستغفل بالسنة
من نال بعض الفرض بالجمع فما	صلاة بالجمع وبالفضل سما
لو رجع المأموم قبل الاصل	صح اذا شارك في ذا الفعل

في كل ركعة  
في كل ركعة  
في كل ركعة



## « باب قضاء الفوات »

وليقتض ما قد فاتته اذ ذكر قبل صلاة وقته الذي حضر

وان يغفرتا بابد اب الوقت وواجب ترتيب دون الت

لكن يضيق الوقت والنسيان يسقط كالست بلا نقصان

وفسدت العصر بذكر الظهر في عصره عند اتساع العصر

يعني انه اذا صلى العصر وهو اذا كان الظهر لم يفسد العصر بذكر الظهر ولا العصر بذكر العصر ولا العصر بذكر العصر

كذا الذي النعمان ذكر وتره في فجره بفساد فرض فجره

وذكر ان لو ورد واجب في الفجر وجوب في عصره ففسد العصر بذكر الفجر

## « باب سجود السهو »

ثم سجود السهو للانسان يلزم في الزائد والنقصات

بعد السلام سجدة ثانياً يختم يقعد من بعدها يسلم

وذايان يترك واجبالها او زاد فيها ساهيا من جنسها

فان سهى الامام يسجد وعلى ما سومه السجود والعكس فلا

ومن نسي تعودها المقدم ما يعود ما لم يستتم قائما

ويرجع القائم قبل السجدة لاخر منها ويسجد بعده

ويبطل الفرض سجوده الخامسة وعاد نفلا فليضم سادسه

ومن يقم من بعد ثاني قعدة يرجع للسلام قبل السجدة

وان يقيد خمسة بسجدة يضم اخرى مكمل السجدة

والفرض قد تم وركعتاه نفل والنسيان سجدة تاه

ومن سهى في شفع نفل وسجد لم يبين شفعا ثانيا له قصد

لو سلم السأهي لقصد القطع يسجد للسهو لحق الشرع

لو غير مقدار الشكوك شك في أعدا ماصلاة فليستأنف

ويتبع المعتاد غلب الظن ان كان او على الاقل يبي



## باب صلاة المريض

ان عجز المريض صلى قاعدا	ان استطاع ركعا وساجدا
او موميا ان لم يطو ما قلنا	سجوده من الركوع ادنى
ثم متى يجز عن جلوسه	او ما في استلقائه برأسه
ثم اذا اعيان عن الائمة	اخرها بنية القضاء
وان يكن على القيام يقدر	وعلى ركوع وسجود يقصر
فالافضل الصلاة بالقعود	يومي باكر ركوع والسجود
وشارع الصلاة بالقيام	يبنى بما يقدر للاتمام
ثم صلى الفلك ان كان قد	لغير عذر فرضه فما فسد
ولم يجزاه لغير عذر	والافضل القيام عند الصدر
وفاتت الائمة يقضى ان فرط	خمس فما دون وان زاد سقط

## باب سجود التلاوة

يجب على التالي وكل سامع	سجود عشرة من الواضع
مع اربع ايضا ومن جملتها	سابقة الحج وصاد معها
ومن يكن راية في مجلس	فسجده تكفيه فاخط وقس
لو سمع الامام ثم احرمها	بعد سجوده لها ان يلزمها
وان يكن قبل السجود دخلا	يسجد مع امامه فيما تلا
او وجده يسجد ان لم يدخل	مع الامام في الصلاة فاعقل
وليس تقضى سجدة قد لزمت	وسط الصلاة بعد ما تضرعت
وليأت بالتبديل عند سجدة	ورأسه يرفع مع تكبيرته
من غير احرام ولا رفع يد	ولا سلام ولا تشهد

## باب صلاة المسافر



السفر المحيل للحكام	قدّر بالثلاثة الايام
فان نواه راحل من موضع	إقامة يقصر فرض الأربع
فان اتم اربعا وقد قعد	في ركعتين فرضه قد انعقد
وما بقي نفل وان لم يقصد	ويبطل الفرض اذا لم يقعد
ولم ينزل مسافرا او يضرا	مقام خمس عشرة او اكثر
ولم يتم عسكر وان نوا	إقامة في ارض حرب ونوا
لكن يصلي اربعا اذا اقتدا	مسافر خلف مقيم في الادا
وان يؤم الحاضر المسافر	بعد سلامه يتم الحاضر
ومن اتى مسكنه وما نرى	إقامه اتم فهو قد شوى
لكنه يقصر ان وافاه	بعد اتخاذه وطن سواء
وليقتض ما قد فاتة حال السفر	من الصلاة ركعتين في الحضر

وكل فرض فاته في الحضر	يقضيه بالاربع حال السفر
ويستوى المطيع للجبار	ومن عصي في رخص الاسفار

« باب الصلاة في الكعبة »

فرض الصلاة جائز والنفل	فيها وبجميع جاد النقل
ولم يحز ذلك من جعل	ظهر الى وجه الامام فاعتقلا
والجمع ان صلوا مع الامام	تخلقوا بالمسجد الحرام
« باب صلاة الجمعة »	
وشروطها المصروما الحربة	من الفتا في القراء فانتبه
والوقت للظهر وخطبتان	من قبلها فيه مع السلطان
والاذن للناس مع الجماعة	اقلها الامام مع ثلاثة
والشرط لا فتراضها الذكوة	والصحة الاقامه الحربة



وأن يصلها ذوو الأعذار	تقع عن الظهر لدى الأجير
ويكره اجتماع أهل العذر	للظهر يوم جمعة في المصر
ومدرك الإمام في صلاتها	ينبغي على زاحمة في وقتها
وتكره الصلاة والكلام	في وقتها أذ يخرج الإمام
ويحظر البيع الأذان الأول	والسعي واجب به أذ يحل

« باب صلاة العيدين »

والعيد ركعتان مثل الجمعة	بشرطها السابق غير الخطبة
ووقتها من ارتفاع الشمس	إلى زوالها بغير لبس
وليأت بالتكبير للزوائد	ويستحب عندها رفع اليد
تكبيرة الأحرار فتح الأولى	ثم ثلاث بعدها محمله
ويقرو الحمد بها وسوره	وبعد ذاك ركع بالتكبيرة

ثم تلا

ثم تلا أول أخرى وشرع	مكبرا ثلاثها ثم ركع
والخطبتان سنتان بعدها	وتكره الصلاة نفلا قبلها
وينبغي تقديمه للأكل	في الفطر والسواك ثم الغسل
والطيب مع لبس ثياب القدره	أجملها ثم يؤدي الفطره
ثم يروح سائرا يكبر	سرا أو قالا في الذهاب يجهر
وما مضى في حكم عيد الفطر	يشرع فعله نهار النحر
لكنه للأكل فيها آخر	بعد صلاتها وجهرا كبيرا

« فصل في تكبير الشريق »

تكبيره خلف الفروض قد وجب	واحدة وإن يزد فيستحب
أوله بعد صلاة الفجر	من تاسع إلى انقضاء العصر
من يوم نحر عنده أياهما	فرايع الشريق في فتواهما



## « باب صلاة الكسوف »

صلاتها شفع كشبه النفل ثم امام الجمعة المصلي  
يتلو طويلا فيهما بحفيته وافتيا بالجهري وظيفته  
وبعد ها يدعو الى انجلاء من غير خطبة سوى الدعاء  
وان يكن امامهم لم يحضر صلوا فرادى تحسون القمر

## باب صلاة الاستسقاء

ليس في الاستسقاء جماعة تسن اما فرادى فعلها فهو حسن  
وانما السنه ان يستغفرا فيه وان يدعوا طويلا مكثرا  
وافتيا فيه بركتين مع الامام وهي كالعدين  
يقرا فيها جاهرا ويخطب ثم ليدعوا والرداء يقلب  
والقوم لا يقلبون للرداء ويمنع الذي منها ابدا

## « باب صلاة الخوف »

والخوف هما كان في الصنين حتى الامام الناس فرقتين  
ففرقة يؤمهم بركة وبعد ها تمضي لتلك الجهة  
ثم يصلي ركعة بالآخرى ويذهبون للعدو طرا  
وليتشهد وليسلم دونهم ثم الى العدو يذهبون هم

وصلت الاولى فرادى مابقي لا يقرؤون صلاة اللاحق

وجاءت الاخرى وصلت ركعة يتلون فيها قانتين سرعه  
لكن في المغرب تأتي الاولى خلف الامام ركعتين محمله  
وجائز صلاتهم وحدا لنا عند اشتداد خوفهم ربانا

## باب الجنائز

يلقى لمنى وبه يستقبل مختصر وعنده يهمل



فإن قضى شدوآله لحية وغمضوا حينئذ عينيه  
يوضع للفصل على أريكته ويجعلون خرقة بعورته  
وسنة تزع الثياب والوضو وليترك التنشيق والمضمض  
والماء بالاشنان أو بالسدر يغاي وصافي الماء يكفي فادر  
وتغسل اللحية والرأس معا بالسدر والخيطي ثم اضمحا  
لشقه الايسر حتى تغسلا ايمنه بالماء الى ان ينزلا  
ثم على الايمن ارضا يجمع ليغسل الايسر مثله فحوا  
ويمسح البطن برفق بعدما اقعده والخارج فاغسله بما يغسل  
ولا يعاد الغسل بل ينشف وبعده في كفي يلفف  
وخطوا اللحية والرأس الندي ويوضع الكافور في المساجد  
وشعر الميت لا يسرح كذاك قص ظفرو لا يصاح

من الاصل  
يغسل

فصل

« فصل في التكفين »

والسنة التكفين في ثلاثة درع مع الاثر واللفافة  
ثم تزد خرقة للمرأة مع الخمار مكمل الخمسة  
وكفن الكفاية الثوبان له مع الخمار للنسوان  
وتجر الاكفان وتراقبلان يدرج فيها ويصلون اذن

« فصل في الصلاة على الميت »

سلطانهم احق بالامامه ثم امام الحي في المحلة  
وبعده الولي فلو قد صاى سواه هو تعاد خلف الاولى  
ثم على القبر يصاى ان دفن بلا صلاة قبل فسبح فاستبين  
وصورة الصلاة ان يكبرا وبعده يثنى على رب الوحي  
وبعد ذاك وليصاى على النبي المصطفى الأجل



ثم ليده عوالده في الثالثة وبعده سلم في الرابعة  
لا يتبع الامام مهما كبيرا خمس ابل المختار ان ينتظر  
وليقيم الامام اذ يصلى حذا وصدرا امرأة او فحل  
من استهل بعد وضع صلى عليه اذ سمي بعد الغسل

« فصل في حمل الجنازة »

ويأخذ السير كل عازم في حمله بأربع القوائم  
يمشون بالاسراع دون الحجب وينبغي الحمل لكل جانب

« فصل في الدفن »

والحضر والحمد لله وليدخلوه من ازاء القبلة  
يقول من يليقه بسم الله ثم على حلة رسول الله  
ثم يولي وجهه للقبلة وكل عقد فليبادر حله

ثم يسوي اللبن لكن يستوي على النساء ولا الرجال فاشعروا  
ثم يمال التراب لكن يصلح في القبر تسنيم ولا يسطح  
« باب الشهيد »

هو الذي يقتل ذى الكفر هلك او بان فيه اثر بالمعترك

او بلاشر القتل له البغاة او ظالم ولم تجب ديات

وحكمه التكفين في ثيابه من غير تفصيل له فانته

والفرو وال سلاح عنه ينزع ثم صلاتنا عليه تشريع

ومن يجد او قصاص قتلا صلى عليه بعد ما قد غسل

وقال مع الطريق والبغاة زجر الهم لا تشيع الصلاة  
« كتاب الزكاة »

تلتزم حراما مكلفا له نصاب ان لم يولد وفي

يفضل عن دين له ومسكن وعن متاع كشياب البدن



وليقرن النية بالأداء أو عزل ما يفرض في الأشياء

« باب صدقة السوائم منها فصل في الإبل »

في كل خمس تلزم الشاة إلى خمس وعشرين ففيها جلا

بنت مخاض فرضها إلى أنها ست ثلاثين ففي عدتها

بنت لبون ثم فرض الحقه ست وأربعون مستحقه

وجذعة في إحدى مع السنن وحقان في إحدى مع التسعين

إلى أنها عشرين بعد المائة وبعده استوفى في الفريضة

ففي أنها خمس وأربعين بنت مخاض زرد وفي حمسينا

ومائة ثلاث حقان دف وأن تزد في الحساب شرفنت

« فصل في البقر »

ثم ثلاثون بها تباعه وأربعون توجب الشريعة

فيها مسنه وربيع العشر زيد إلى الستين عند الصد

وفرض ستين تبيعتان ثم يعود الفرض بالحسيان

« فصل في الغنم »

شاة في الأربعين ثم في الميه وأحد العشرين معها ثاينه

والمائتان حيث نزلت واحدة فيها ثلاث من شياه وارده

وأربع المئين فيها أربع ثم لكل مائة شاة فعوا

والسوم ثم الحول بشرطان في الكل والثني فحذ بيان

فصل

لأشئ في الحملان والصغار من نعم الامع الكبار

ولا علوف نصف عام كامل والخيول والحمير مع عوامل

ومستفاد الجنس للجنس يضم وجزا في أدائها دفع القيم

وهلك ما فيه الزكاة يحو وذوالقنى تعجيله يصح

باب زكاة المال

نصابه عشرون مثقالا ذهب ومائتان من دراهم وجب



في دين ربع العشر والفضة يقيم	اليهما والحكم فيه بالقيم
وغالب الغش له حكم القرض	اذا تساوى للنصاب يفترض
والغش لا يعاباه اذا غلب	والتبر والحلي فيهما تجب
باب فيمن يمين على العاشر	

لوقال أدت أو أنى غارم	أو لم يحل صدق حين يقسم
وصدق الذمي مثل المتهدي	وخص ذو الحرب بام الولد
ويدفع المسلم ربع العشر	وضعفه الذمي وصل العشر
يدفعه المحربي أن لم نعلم	ما أخذ أو مثله أن نعلم
لا شيء في المبضع والمضاربة	وكسب ما ذون رهين الرقة
من مر منا بالبغاة وعشر	ومر بالعادل شيء ما ذكر
باب الركاز	

في معدن الفضة والحديد	في كل أرض خمس الموجود
والكنز أن فيه سمان الكفر	كعدن والخمس فيه يجري
وما تكون سمة الاسلام	فيه فكاللقة في الاحكام
وليس في فيروزج الجبال	خمس ولا الغبر واللاي
باب العشر	

وفي القليل من نبات الأرض	عشر لدى الخبر الامام الرضي
الاخشيش والخطب مع القصب	فحده لا عشر فيها قد وجب
قالا ولا يعشر الا الباقي	عند بلوغ خمسة الاوساق
وما سقى بالغرب او بالدالية	ففيه نصف العشر مثل السانية
في الحسل العشر بأرض العشر	يقبل أو يكثر عند الصدر
وكل ربع فيه عشر يجب	فلا جبر والانفاق ليس بحسب



ويضعف الغنى بأرضي الغني ولو شري المسلم تلك فآتت

لا شيء في عين من القير اذا كانت بأرضي الغنى والنظر كذا

« باب المصرف »

مصرفها الفقير والمسكين والعامل المكاتب المديون

وفي سبيل الله غاز محسر وابن السبيل مثله لا الوسر

يعطى الزكي هؤلاء واذا اعطى لصف واحد يجوزنا

لا البناء مسجد أو كفن ولا شراء معتق بالثمن

وعبداء وفرعه وأصله ولا الغني وعبداء وطوله

ولا بني هاشم والمواحي لهم فهم صفوة كل آل <sup>خ</sup> <sup>ف</sup> <sup>غير</sup>

لوطنه المصرف عند دفعه أجزاء الدفع لغير عبده

ويكره النقل لقطر آخر الا لقرب أو كثير الضرر

تلتزم

« باب صدقة الفطر »

تلتزم كل مسلم حرا صابا غير حوائج له قدر النصاب

عن نفسه وطفله الفقير والعبد ذى الخدمة والتبدير

لا زوجة ثم زكاة الفطر تقديرها بنصف صاع بر

أو صاع تمر وأبدا وقتها طلوع فجر فطرنا بلا انتها

وجاز أن قدمها أو آخرها ودفع فطرة لجمع فقرا

اقسامه فرض ونفل واجب <sup>كتاب الصوم</sup> والرابع المذكور ثم الواجب

كالنذر والقرض صيام الشهر والنفل ما سواه في الدهر

والرابع التشريق كالعيدين <sup>للهي تحريمها بغير مين</sup>

فالنذر أن عين مع أداء للشهر والنفل سوى القضاء

يصح بالنية مطلقا الى وقت الضحى وما سوى هذا فلا

الاصل

تميزها

بل يشترط التيسر والتعين نية تعيينها يبين



وإن توارى الأفق باعتلال	فالعذر مقبول على الهلال
للصوم أما الفطر فبالعدان	شرا والعذر ومرأتان
وإن ضي الجوع لهما	ومن رآه وحده صامها

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

الأكل والشرب وطئ النسي	لا يفسد الصوم لكل الناس
كذلك من قدس دها وأحجم	أو قبل المرأة أو قد احتلم
أو نظر المرأة ثم أنزلا	أو حلقه الذباب يوما دخلا
كذلك ذرع القي أن كان بلا	عمد وفي العمديضان ملا
وفضل بقيلة أو لمس	يقضى ولا تكفير في ذاك الجنس
كذلك استعاظه مع احتقانه	وقطره للدهن في أذانه
أو ابتلاع للحصى فيفطر	ويلزم القضاء ولا تكفر

ووطئ أحدى المخرجين أفسدا	ويلزم التكفير من تعددا
كالأكل والشرب لما فيه العدا	أو الدوا عمد أخطمه كذا
والمحرم في كفارة الإفطار	كالمحرم في كفارة الطهار
ولم تجب كفارة بالفطر	في غير شهر الصوم قطعاً فادر
يكره ذوق الشيء للحاجة	وقبله مع غير أمن الشهوة

« فصل في أحوال الصائم »

ويفطر المريض إن خان إذا	صام زيادة لسقم أو أذى
كذلك من سافر والصوم أبر	له إذا لم يخش بالصوم ضرر
لومات من سافر أو هن مرضا	قبل زوال عذره فلا قضا
وإن يمت بعذر طال العذر	تلتزمه حصنة ذاك القدر
يروى بها عن كل يوم يطعم	كفطرة وعن صلاة تلزم



وفي القضا لا يلزم التتابع	فان اتى الأدا ففيه يشترع
والشيخ والحجاء كذا الظاهر	جاز لهم خوف الهلاك الفطر
وليس يفدى منهم سواه	لجزءه وغيره قضاء
شارع نقل الصوم يقضه اذا	أفسد والصلاة نفلا مثل اذا
لويبلغ الصبي او ذوالكفر	اسام في نهار هذا الشهر
فليس كما باقيه ولا قضا	فيه وصاما بعده لا ماضى
وليس يقضى صاحب الأغمار	يوم الحدوث وقضى في الجائي
وكل من اغنى كل الشهر	عليه أن يقضى جميعا فادر
اما جنون الكل ما فيه قضى	ومن أفاق البعض يقضى ما مضى
وتسك الحائض يوم تطهر	وهكذا ان قدم المسافر
ومثله يمسه من تسعرا	يظن ليلا ثم بان مسفرا

علاصل عليه يقضيه جميعا فادر

## « فصل »

تأذير صوم العام بالتحقيق	يفطر في العيدين والتشريق
ثم يقضى واليمين تلزم	كفارة اذا نواها فاعلموا
والنذر لا يختص بالمكان	كلا ولا الفقير والزمان

« باب العتكاف »

تعريفه لبث اتى بنية	وكونه بمسجد الجماعة
وحكمه الوجوب في مندوره	وسنة في شهر صوم عشرة
وفي سواه مستحب للانام	هذا وفي المنذر ويلزم الصيام
والطه بالليل وبالنهار	يفسد في النسيان والتذكار
من نذر اعتكاف أيام لزم	لبث الليالى معها كما علم
ويلزم اعتكافها متابعا	له وان لم يشترط التتابع
لا يخرج العاكف لغير جمعه	او حاجة الانسان او ضرورة

هذا الأصل ولا الفقير والزمان



وأكله والشرب والتمام	يكون في المسجد لا يلام
وليس من بأس عليه في الشرا	والبيع من غير حضور المشتري
الحج فرض مرة في العمر	كتاب الحج على مكلف صحيح حر
أن وجد المركب والزاد على	مسكنه وحاجة قد فضلا
بشرط أمن لطريق السفر	ومحرم لامرأة معتبر
وفرضه الاحرام وهو شرطه	ثم الوقوف مع طواف ركنه
واجبه الانشاء للاحرار من	ميقاته وفي الوقوف يطعن
بعد غروب الشمس قبل الدفع	واجب ايضا وقوف جمع
في وقته والرمي للجمار	والذبح للحج مع اعتمار
كذلك التزيب بين الرمي	والحلق ثم ذبحه للهدى

وهو واجب على كل من حج  
وبعد الذبح علق يمينه

وفعله

وفعله الطواف للأفاضه	في وقته بالمشي مع طهاره
والسعي والدؤبه من الصفا	والمشي فيه مثل ذلك فاعرفا
كذا طواف اللوداع واجب	وغير هذا سنة أو أدب
اشهره شوال مع ذي القعدة	تميليه العشر من ذي الحجة
وصفة العرة سنة فما	تلتزم الامن بها قد احرم
وهي طواف ثم سعي بعد ان	يحرم من ميقاتها أي زمن
لكنها الفعل لها مكروه	في تاسع وأربع تتلوه
أما المواقيت فذو الحليفة	للهدى والتسام حد المحفة
وذات عرق للعراق واليمن	يلامس ويجد قرن فاعلمن
ومن يكن داخلها فالحل	ميقاته كذا من يحمل
بكرة ميقاته للحرمة	وحجه من حرم ملكة

والرصل  
لكنها



« باب الأحرام »  
 ومن نوى الأحرام بالغسل بدا والطيب مع لبس الأزار والردا  
 ثم يصلي ركعتين ناويا أحرامه ثم يقول داعيا  
 اني اريد الحج يا رباه فاقبل ولي يسره يا الله  
 ثم يلي قائلا ليك ينوي به اللهم مع اليك  
 وبعد له ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك  
 والملك لا شريك لك وأنزرد فيها فلا بأس به مما يرد  
 ثم اذا لم يصير محرما فليترك المنهي والمحرم  
 مثل الفسوق والجحد والرفث والقتل للصيد بفعل أو بحث  
 والطيب مع لبس قميص أو قبا واللبس للتحفين أيضا فاكثبا  
 والستر للرأس وقام الظفر والستر للوجه وحلق الشعر  
 ولبس ثوب الورس والزعفران نظيف الغسل والعصفر

والاصل  
 ينوي اللهم مع اليك

لا بأس

لا بأس بالهيان واستغلال بنحو محل والاغتسال  
 وليكثرن تلبية الجهار خلف صلاة ثم بالاسحار  
 واذا أتى مكة بالسلام فليبدأ بالمسجد الحرام <sup>في الأصل</sup>  
 ثم اذا غاب عن كعبة العلا قابلهما مكبرا مهلا  
 وهكذا يفعل عند الحجر مع رفعه الكفين كالمكبر  
 مقبلا الا اذا خاف الأذى وطاف سبعا للقدم آخذا  
 عن اليمين نحو باب الكعبة مضطجعا يرمي في الثلاثة  
 ويحتم الطواف باستلام الحجر الاسود في التمام  
 ثم يصلي ركعتي طوافه عند المقام قائما من خلفه  
 ولم يجب هذا الطواف المحكي بل سن للقادم لا للمكي  
 ثم رقي الصفا والبيت يرى مصليا مهلا مكبرا <sup>في الأصل</sup>  
 مصليا مهلا مكبرا

في الأصل  
 فليبتدي بالمسجد الحرام

في الأصل  
 مصليا مهلا مكبرا



ثم على الهيئة يمشي داعيا	وبين يديه يكون ساعيا
ثم على الروة يرقى كالصفا	يفعل ذاسبعاً كما قد عرفنا
ومحرمات في أم القرى	يلحوق بالكعبة مهما قد را
ويوم سبع يخطب الامام	وتامن يغومني الانام
وتاسع يمضي لغو عرفه	يخطب وقت ظهرها للمعرفة
مقدم ما المعصر وقت الظهر	بعد اغتسال للوقوف قادر
وعرفان للحجج موقف	الابطن عرته لا يوقف
ثم ليدع الله مع تلبيته	الى الغروب جاهد ابرقته
ودفعهم بعد الغروب جمعا	بهينة حتى يوافوا جمعا
ثم يصلي للعشائين معا	ثم يصلي الصبح مها طلعا
وبعد ها الوقوف عند الشعر	والكل موقف سوى محشر

يلح في الدعا والاستغفار	ثم من يغوم مع الاسفار
يرى بسبع حجرة للعقبه	من بطن وادبها حتى يرتبه
ولا يلبي بعد هذا الرمي	ثم ليحلق بعد ذبح الهدي
وحل للحرم ما قد حرما	عليه الا في النساء فاعلما
وبعد ما يلحوق للأفاضه	حل له القربان من حليلة
لا سعي بعده ولا فيه رمل	ان لهما بعد القدم قد فعل
ثم من يأتي وثاني الغمر	جارها يرى بوقت الظهر
مما ياي الخيف يسبح يتيدي	مكبرا معها ويدعو باليد
والاخرين مثلها ولا يقف	اذا رمى العقبى ولكن ينصرف
وفي غد بعد زوال الشمس	يرى الثلاث مثل رمي أسس
وان اراد النفر نحو مكة	جاز وان يبت لتلك البلدة



هذا الأصل  
في الجمار الكلى من هذا الزوال

فمن الجمار كلها بعد الزوال أو قبله وذلك أخرى بالتحال  
وطاف سبعا للوداع الواجب وبعده يدعو دعاء رغب  
ملاصقا للصدر بالملتزم ويرتوي من ما دبئ زمزم  
مشتا يديه بالأستار ملاصقا للجسم بالجدار  
ثم الوقوف مسقط للقادم طوافه من غير شيء لازم  
ويدرك الوقوف بين الظهر لجهة الصباح الفجر  
ولو باغماء ونوم جازا في عرفات أو جهل جازا  
ولو عن المفحى عليه أحراما رفيقه يصم عنه فأعلمنا  
وتفعل المرأة فعل الرجل من غير كشف رأسها والرجل  
بل تكشف الوجه تجافى الستة عنه وأيضا لا تلبس جهرا

والملتقى



والملتقى لا تفعل بل تقصر والسعي في الميادين عنه تقصر  
وأن تحضر فعل شيء تحمل إلا الطواف عنه لا تفعل  
ويسقط الطواف للوداع عنها وعن من قرى البقاع  
« باب القرآن »  
تعريفه ألا هلال بالنسكين من وقته وليث للفحلين  
يطوف سبعا راملا للعمرة وساعيا بين الصفا والمروة  
وبعد ذاي طوف للمقدم مع سعيه شجة المعالم  
والدم لازم وأن لم يدرك صام ثلاثا في أوان النسك  
وسبعة بعد وأن لم يصم حتى أتى النحر فوجب الدم  
وبالوقوف لو بد افتقد رفض عمرته والدم للنسك نقض  
لكنه يلزمه لرفضها دم وعن زمته فليقتضها



هو اعتقاره من الميقات <sup>فصل في التمتع</sup> في أشهر الحج <sup>وحيث يأتي</sup>

مكة فليطه ويسعى ويعمل <sup>بالحلق من عمرته ثم ليهل</sup>

في ثامن بالبحر وسط المسجد <sup>وفعله فيه كفعل المفرد</sup>

ثم عليه الدم للتمتع <sup>أو صام كالقارن أن لم يستطع</sup>

وإن أراد سوق هدي أحرم <sup>وليأت بالطواف والسعي وما</sup>

يحل قبل الذبح يوم النحر <sup>وبعده يحل فيه فادر</sup>

وليس للمكي من تمتع <sup>ولا قرآن غير أفراد فح</sup>

ومن أتى الأهل عقيب عمرته <sup>ولم يستق فمبطل لمتمتعته</sup>

ومن يستق فلا ومن طاف الأقل <sup>فصل في أشهر الحج لها فقد بطل</sup>

وعكسه لو طاف بعد أربعة <sup>وحيث في العام فقد تمتع</sup>

وحجه منعته أن أحرم <sup>بالحج من قبل الشهر فاعلمها</sup>

هذا الأصل  
لعمرته

هذا الأصل  
وان

هذا الأصل  
وعكسه لو طاف قبل أربعة  
وحيث في العام فما تمتع

هذا الأصل  
فلا ومن طاف الأقل  
وان يستقر

مقتر

مقتر الكوفة فيها رجعا <sup>من بكرة ورج قد تمتع</sup>

مفسد أحدي النسكين أحله <sup>بلا دم عليه فيما فعله</sup>

باب الجنايات

أن طيب العضو طيب محرم <sup>أو خضب الرأس بخنا يلزم</sup>

ذبح لشاة ولذا إن لبسا <sup>يوما مخططا أو تغطى كسا</sup>

أو استعد أو بنيت أدهن <sup>أو حلق الربيع لرأس فاعلمن</sup>

أو قص أظفار الرجل أريد <sup>أو كلها في مجلس متحد</sup>

أو طاف محدثا لدى الزيارة <sup>أو غيره طاف مع الجنازة</sup>

أو ترك الأقل من طواف <sup>أفاضة أو أكثر الطواف</sup>

من صدر أو تركه للسعي <sup>أو وقف جمع وكذا للرمي</sup>

واللمس بالشهوة مع تقيل <sup>حكما من ذلك التقيل</sup>



ففي جميع ما ذكرنا يلزم	بواحد منها المفرد دم
ونصف صاع البر في الطيب لما	دون تمام العضو من أحرما
أو دون يوم من محيط لبسا	أو دونه حال التغطية بالكفا
أو طاف للقدم أو للصدر	مع حدث أو ترك إحدى الحج
أو خلق الغير ولو ما وافقه	ففي جميع ما ذكرنا صدقه
والطيب واللبس لأجل العذر	والخلق يختار بهذا الأمر
صوم ثلاث أو ثلاث أصوع	لستة أو ذبح شاة فأسمع
وناقة إن طاف مع جنابة	للزور ما لم يقض بالطهارة
وتارك الأثر منه ماله	تحلل ما لم يطف كما له
أما الوقوف فالجماع قبله	يفسد فليضي ويقضى مثله
وبعد فناقة وما فسد	وفيه بعد الخلق شاة تعقد

وفيه أفساد على المعتقر	تم دم قبل طواف الأثر
وليمض وليقض وبعد الأثر	شاة ولا تقصد بذلك فاذا ذكر
والوطئ بالنسيان والعمد سوا	فحجة أو عمرة على السوا
" فصل "	
إن قتل المحرم صيد البر	أو دل فالجزأ عليه يجري
وهو كما صورته الشيخان	يقوم الصيد له عدلان
في موضع القتل من الأمصار	أو قربه إن كان في القفار
فإن يشاء يبتاع هديا يذبح	أن بلغت قيمته ما يصاح
أو قطع ما يندري وفرقه	لكل شخص نصف صاع صدقه
أو فليصم عن كل نصف صاع	من خبطة يوما بلا امتناع
وإن بقي أقل منه أخرج	أو صام يوما عنه فاخطف ما أتته
في جرحه الصيد ونصف شعره	ضمان نقصه كذا في كسره



والكل في اعضاء صيده تقطع  
وريش ليد صار لا يمتنع

وقية البيض على من كسره وأن بها ميت فرخ جبره

لا شيء في قتل الغرباء والمحدثين والذئب والعقرب أو كلب عدا

وحية وفأرة وممل والبق والذباب في القمل

مع الجوار ما يشاء ولعم  
وليس في التحديد شيء يعام

ثم اذا اضطر لصيد يأكله يلزمه جزاؤه اذ يقتله

ويعزم الصيد يذبح المحرم كميته فلا يحل فاعله

أما الحلال صيده المحرم أن عدم الصنع حلال فافهم

لوزج الحلال صيد الحرم      فليصدق بعال القيم

وليس تجزى الصوم هذا الجاني وجاز في الهدى روايتان

ويرسل الصيد الذي في يده عند دخول الحرم المنزه

لوقتل المحرم صيد محرم      يلزم كل واحد بمخرم

ثم يعود بالذي أراه آخذه على الذي أراه

في الشجر الرطب وغير المزروع في حرم الله رمضان ما قطع

ووضعف القارئ كل معجم خلا مرو الوقت على محرم

والصيد لو ارداه محرمان فيه حرام ان محملا

وواحد في قتل صبي الحرم على الحلالين معا فليحام

« باب مجاوزة الميقات بغير أحرام »

من جاوز الحقائق ثم أحرما ولم يعد ملبيا الهدى وما

من اى البستان يبنى لهما يدخل غير محرم أم القرى

بإجازة أن يحرم ذاتي الحل بالجمع فهو رفته كالاهل

باب الحج في العام سقوط اللزوم

فان الودع غلبا فخلو البناء احد  
بجوار جاره فاجعلوا قسما فكل قسما  
على محرم فبما ارضه فبما ارضه فبما ارضه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

فليعلم

12

house

م القرى

الاهل

الذم



وفعله بقدم مضي العام	لذلك غير مسقط الأثر
مجاوز أحرم ثم أفسدا	يمضي ويقضى ولحق عنه الفدا
باب إضافة الأحرام إلى الأحرار	
من طاف للعمرة شوطا وأهل	بالحج فالرفض على المكي حل
لحجه والنسكان يلزم	فعلهما معا وفي الرفض
ومن تقضى حجه فأحرما	بآخر في يوم غير لزما
والدم لا يلزمه أن أحرم	بعد الحلاق باتفاق العلما
معتر قبل الحلاق أحرم	بعرة ثانية يهدى دما
ومحرم الحج بها إن أحرم	تلزم والوقوف رفض فاعلما
وبعد ما يلوف للحج إذا	لحق بها ثم مضى في زاوذا
يلزمه كلاهما مع الدم	والرفض للعمرة أولى فاعلم

ومن يفته الحج ثم أحرم	بعرة أو حجة يرفضهما
« باب الإحصار »	
أن أحصر المحرم من عدوه	أو مرض يمنع من غدوه
جازه تحلل مع الدم	يوعده من يذبحه بالحرم
وبعد حله وللقران	يلزم في تحليله دمان
ومحصرا الحجة أن تحللا	قضى وزاد عمره مبدلا
وليزد القارن أخرى عرضا	وما على معتر سوى القضا
ولم يجز تحلل للمحصر	في الحج من بعد الوقوف فاشعر
« باب الفوات »	
ومن لم يقف من قبل فجر النحر	فحجه فات وحكم الأمر
لهوائه والسعي والتحلل	بلا دم والقضا يستقبل
ولافوات حاصلا للعمرة	بل فعلها يجوز كل السنة



باب الحج عن الغير  
صح لذي عجز ضعيف في القوي إجماع غيره ما ذاعنه نوى

من حج عن شخصين أمرين فهو له ويضمن المالكين

لكن من أحرم عن أم وأب يجوز أن يجعله لمن أحب

دم القرآن يلزم المأمورا وهو على الأمر لو محصورا  
أراد ما كان دم كغيره من النسل والدماء ما كان له أن يتركها  
فيلزمه إخراجها عنه متى ما قدره الله تعالى  
أو حتى حج فاجزأ رجلا مما أتوا من الأضلاع الذي قد بدلا  
وهو على الأمر لو محصورا  
أراد ما كان دم كغيره من النسل والدماء ما كان له أن يتركها  
فيلزمه إخراجها عنه متى ما قدره الله تعالى  
أو حتى حج فاجزأ رجلا مما أتوا من الأضلاع الذي قد بدلا

بعد الخروج يستد أي بحجته من ثلث باقي ماله من ساقته

باب الهدى

أدناه شاة وهو من كل النعم من ابل او بقرا ومن غنم

والشاة تجزى عن دم الجنابة الاطواف الركن مع جنبه

او في جماع بعد ما قد وقفا فناقة تجزى عن فاعرفا

واكل هدى النفل والقران ومثله يجوز لا الجبران

والذبح

والذبح للقران والتمتع قبل زمان نحرهم لم يشع

والهدى لا يشع في غير الحرم ولا يخص أهله أذ يقتسم

والذي ساق ركوب البدنه ان كان ضيقا صاب بدنه

يسقط هدى النفل حين يذهب ويلزم الابدال عما يجب

ولحمه يطعمه للفقرا لا يأكلن منه ولا ذوا النرا

« مسائل منشور »

لو وقفوا وبان يوم النحر ذلك يفق بجواز الامر

ومن رمى الوسطى وذات العقبة قضى لولى او لكل رتبة

فأذرج ماشيا لا يركب حق يطوف راثر او يذهب

لمشتري محرمة بالأذن تحليلها ووطئها لا يجني

« كتاب النكاح »



يعقد بالايجاب والقبول بما في اللفظ من المقول  
 أو أحد لقوله زوجي فقال زوجك هذا المعنى  
 ولفظ مملكتك أو وهبت لكم انكحتك أو زوجت  
 عند مكلفين مسلمين حرين أو حرة حرتين <sup>في الأصل</sup> ومرايتين

### فصل في المحرمات

والأم والجدات والبنات محرمات وكذلك العمات  
 والأخت مع بناتها والحالة وان سفلن مع بنات الاخوة  
 وأم زوجة وان لم يدخل وبناتها مع الدخول فاعقل  
 وزوجة الوالد والجداد ثم البنين وبنو الاولاد  
 والام والأخت من الرضاع والجمع للأختين بالاجماع  
 كالجمع بين خالة أو عممة وبنات أخوتيهما في الحرمة

وجمع ثنتين إذا أحدهما محل حرام نكحه أخراهما  
 وعقد أخت في اعتداد أخت يبطل في رجليها وأبنت  
 ومن زنى أو مسها بشهوته فامها وبناتها في حرمة  
 وحل تزويج الكتابيات دون سواهن كصايبات  
 كذا نكاح الأمة الذمية يحل كالمسلمة التقية  
 لأمة على نكاح حرم وعكسه يجوز كالمحرمة  
 للمخرج أربع ولو أما والعبد نصفها بهذا فاحكاما  
 والنكح مع حمل السفاح ينفق ولا يجوز وطئها حتى تلد  
 وتبطل المنعة والموت بمدة من الزمان فاشتتوا

### باب الولي والكفو

للحرمة التزويج أن مكلفه بلا ولي عند أهل المعرفة



والبركاثيب والصغير يجبرها الولي لا الكبير  
 وحين يستأذنها الولي فالصمت للبكر حتى جلبي  
 والضحك أيضا والولي العصب ولاية كارتهم مرتبه  
 والجد والصغير والمجنون ليس لهم ولاية تكون  
 ولا على مسلمة لكافر بل أبعد مع أقرب مسافر  
 وللولي الفسخ أن تزوجت بغير كف أو لمهر نقصت  
 ثم الكفات تعد في النسب فريش كفوا بعضهم كذا العرب  
 أما الموالى من له جد وأب قد أسلموا كفوا لا على في الحسب  
 واعتبر الكفاءة الشيبان محمد في المال والأديان  
 ثم كفاية تعد في الحرف عندهما وقوله فيها اختلف  
 وللولي التزويج للمولى من نفسه كذا وكين المرأة

ثم تزوج العبد والامام يوقف للسيد كيمائهما  
 كذا اذا زوج حراما أذن أوجرة حتى يبارز يتستين  
 باب المهر  
 أقله عشر من الدراهم وأن يسم دونها تتم  
 بالولي والموت وبالطلاق قبلهما النصف بالاتفاق  
 وأن يطلقها بلا تسميه من قبل فاللازم دفع المتع  
 وهي خماس ثم ذرع ملحفة على اعتبار الحالين في الصفة  
 وحكم خلوة بها صحيحه تحكم وطئ في وجوب العدة  
 والمهر كاملا ومهر المثل يجب في الفاسد بطئ البعل  
 كخدمة الحر وتعليم وفي ما لم يسم أو يخمر أو نفى  
 ومن يزوج أخته بأخته فمهر مثل أوجب لأخته



ومن يسم المهر الفا وعقد بشرط لا يخرجها من البلد  
 او لا يضار بنكاح اخرى فان وقع كان المسمى مهرا  
 وان يكن اخرجها او قد نكح اخرى فمهر مثلها قد اتضح  
 وان يسم فرسا ولم يصف صاع المسمى وسطا كما عرف  
 وان يسم مهرها عبيدين فان حرا احد الاثنين  
 لا مهر الا العبد عند الصدر ان قوموه باقل المهر  
 وأصل مهر المثل بنت العم والاخت والعمة دون الام  
 مع تساوي السن والجمال والعصر والبلده ثم المال  
 وجاز للزوجه منع الرجل عن ولاتها مهرها العجل

### باب نكاح الرقيق

يوقف عقد القن والمدبر مكاتب انشاهو والذكر

والعبد في المهر يباع ان اذن مولاه في العقد فانفاق زمن  
 ومن يكن كوتب او قد دبرا يسعى ولا يباع فيما ذكر  
 والامر بالتفريق والطلاق ليس رضى منه على الاطلاق  
 بل امره بالطلاق الرجعية اجازة في هذه القضية  
 تزويجه لعبد المأذون يصح وهي اسوة الديون  
 ومال الزوج امة تبوئته وما على زوج لها مؤنته  
 ما لم تبو ويقتل امة يسقط عنه المهر قبل خلوته  
 وأوجبوه عند قتل الحرة لنفسها قبل الدخول مرة  
 والاذن في الغزل لمولا امة وخيرت ان اعتقت للفرقة  
 ان كان حرا زوجها او عبدا تفسخه بلا قضاء عمدا

### باب نكاح الكافر



لو عقد الكافر بالمعنة لكافرا ولا شهود عنده  
 ودينهم يجيزه فاسلما معا يقران على نكحهما  
 اما المجوسي اذا بنته قد عقد النكاح او باخته  
 وكان بعد العقد اسلامهما يفرق الحاكم ما بينهما  
 وزوجة الكافر حيث اسلمت يدعى الى الامر الذي قد فعلت  
 فهي له حيلة انا سلما وان اُب فرق ما بينهما  
 وكان تطليقا واذ هي قد اُبت وهي من المجوس فالفسخ ثبت  
 ويلزم المهر اذا فرق عن ابائها بعد الدخول فاعلمن  
 ولم تبين ان كفر او اسلما معا وفي التعقيب تفرقتهما  
 ثم باسلام الصغير يحكم اذا أحد من ابويه يسلم  
 « باب القسم »

والعدل بين الحرين يلزم والبكر كالتب فيه فاعلموا  
 وللأماء النصف للحرائر والقسم لا يلزم حال السفر  
 وجائز ايتارها بسهمها اخرى وجاز يعودها في قسمها

### كتاب الرضاع

وهو وان قل به يحرم في قدر حولين ونصف فاعلموا  
 تحريمه كالانتساب ما خلا ام اخ واخت ابن فاعقلا  
 وزوج من ترضعه أب له من لبن وابنه اخ له  
 وحل أخت الاخ من رضاع كالحل في الانتساب بالاجمع  
 وكل طفلين يتدعى رضعاً بينهما النكاح قطعاً منعا  
 واللبن المخلوط بالمياه أو الدوا أولبن الشياه  
 فالحكم للغالب وبالطهارة كلبن الفحل ونعم جعلا

في الأصل  
 نكحهما بينهما ومنعاً



## « كتاب الطلاق »

أحسنه الطلقة في الطهر الخالي عن وطئها وتركها في الأجل  
 وإن يثلك فيه أو في الحيض كان الطلاق بدعة ويمضي  
 وإن يفرقهن في الاطهار فقد أصاب سنة المختار  
 وسنة الأيسر والفضل في تفريقهن بالشهر فاعرف  
 وصح من مكلف مستيقظ لا ذي جنون أو صبي فأحفظ  
 وصح من سكران أو مع غفلة وأخرس يفهم بالإشارة  
 وعدد الطلاق بالنسوان معتبر فلا ما شئت  
 أما الثلاث فلزوج الحرة ويملك العبد طلاق الزوجة

## باب الصريح

والصل  
 وقوله طلق أو مطلقه أو طالق ذو رجعة إن أطلقه

هو الأصل  
 هو كطلقتك أو مطلقته

ونية الثلاث في المصادر تصح لافي غيرها فحرر  
 كهي الطلاق طالق طلاقاً فذا ثلاث إن نوى اتفاقاً  
 وإن يقل طلقت منها نفسها أو نصفها أو فرجها أو رأسها  
 تطلق ويلغو في يد أو رجل والخروج في الطلقة مثل الكل  
 وأنت طالق من هنا إلى اليمن وأحدة رجعية بها الحمن  
 وأنت من مكة تنجز وفي أن تدخل مكة تعليق قفي

## فصل

لو قال أنت طالق مني غداً أو في غدا تطلق إذا انفرد  
 أنت طلاق أمس واليوم نكح يلغو وفي السبق له القول صلح  
 أنت كذا ما لم أطلق أو متى تطلق في الحال إذا ما سكنا  
 ويوم نكحي لك أنت طالق والعقد بالليل طلاق لائق



وانامتك طالق لغو وضع والقصد بالبائن والحرام صح  
 أنت طلاق وأشار هكذا بالاملاء يقع الثلاث اذا  
 ووصفه الطلاق بالشديد فرد من البت بلا مزيد  
 كوصفه بالفحش والبتات والظول والمرضى والبدعات  
 او ملاء هذا البت فهي مفردة وفي الثلاث قد اجاز المقصود

## فصل

من طلق الثلاث قبل يدخل تقع وان فرق صح الاول  
 انت كذا واحدة وواحدة او قبلها او بعدها مفردة  
 ان تدخل في انت طلاق واحد وواحدة فحكم ذاك المفردة  
 لو اخر الشرط فطلقتان وبعد وطئ مطلقا اثنتان

## باب الكنايات

وما الكنايات طلاق في الرضى من غير قصد واية فوضا

من لفظها ثلاثة لا يقع - بها سوى رجعية فاستمعوا  
 كقوله اعندي وانت واحد كذلك استبرى اذا ما قصده  
 وغيرها بوائن بالنية تصح في الثلاث لا التثنية  
 وحال تذكرا لطلاق يقع في صالح الجواب لا الرد فعوا  
 كباين وبنة خليه انت حرام بيلة بريه  
 او في يدك الامر او فاعندي كذلك اختارى فخذ بالجهد  
 لكنه مصدق فيما صالح للرد والجواب فالحكم انصح  
 مثل اخرجني تقنعي تخمري كذلك قومي واذهبي استري  
 وهو لم مصدق حال الغضب في غير ما يصاح للرد وسب  
 كقوله اختارى ولفظ اعندي امرك في يدك خذ بالجد  
 لكنها ديانة لا تطلق في الكل ان لم ينوه فحتموا



لا يلحق البائن لفظ البائن بل الصريح كالصريح فأفطن

### باب التفويض

قال لها اختاري يريد نفسها كان لها الخيار في مجلسها

ان ذكرت او ذكر النفس يصح وان خلا منه الكلمات طرح

لو نلت اختاري فخصت واحد ثلثها الشيخ وقال مفردة

ولو نوى الثلاث في امر اليد يتعين حتى في اختيار المفرد

اخذت بالطلقة او طلقت واحد نفسي فتلك بت

وجعله في يومه او في غد يدخل فيه الليل لا بعد غد

وطلق نفسي في رجعيته ينفذ والثلاث فرع ينيته

وبعد ما فوض لارجوع له واخصص بالمجلس وفيما ذكره

عم وفي اذن الثلاث تدخل واحدة لا العكس فهو مطلق

لو عكست في بائن او رجعي مأمورة عادت لاصل الوضع

والامر يبقى في متى وفي اذا شئت مع الرد وفي الطلاق اذا

وليس في حيث واين تطلق ما لم تشأ في حينها فحققوا

ومن ثلاث طلق ما شئت في مادونها والطلاق فاعرف

### « باب التعليق »

لفظ الشرط ان اذا اذاما وكلما كل متى متى ما

يصح في الملك ولو يربط به ولم يزل بنقله فان نسيه

فان جرى فيه انتهت وتطلق وبعده لا وانتهت فحققوا

وذا بكرة سوى في كلما فان في الفعل لها تعميما

وقوله في الشرط اذا لا يبينه اقدم والسبق لها في البرهنة

وقولها معتبر في حقها كحيضها لا غيرها بنطقها



والملك شرط آخر الشرطين كمثل معطوف كلام اثنين

تجزئه الثلاث للتعلق يطله لا عود بالتحقيق

ووصله الطلاق بالمسيسة <sup>بشبه</sup> مطلق تلك الطلقة

وكل ما استثنى من الثلاث نطق بياقيه بلا انتكاث

« باب طلاق الرض »

صرح أو ابانها في عدته فارقتها بموته في عدته

وأن يبين بأمرها أو خالعت أو فارقت بالخيار منعت

وأن تسل رجعية فتلثا كان لها الارث لما قد حدثا

أما الذي ابان ثم عوف فما لها في الارث من معرف

باب الرجعية

تصح في الرجعي وقت العدة قبل الثلاث رضيت أو أبت

بقوله

بقوله راجعت أو بلمسها أو نظر فرجها بالاشتائها

لا رجوع بعد طهرها في الآخر <sup>من</sup> وأن تكن لم تغتسل للعاشر <sup>من الأصل</sup>

ولم تغت في الدون حتى تغتسل أو ينقضي وقت صلاة مكمل

والوطئ في الرجعي ليس يحرم وتصلح الزينة منه فاعلموا

وينتج البانة المعتدة حال اعتداده وذلك بعد

لأن ابان بالثلاث المحرم أوامة بمرة ومرة

حتى يلصقها الغير بالعقد الصحيح بعد اعتداده لا بملك قد أبغ

وبعد النكاح للأول حل ويهدم الثاني والثالث والأول

« باب الايلاد »

يمينه عن قربها ثلث لسنه أو أبدا إليه مبرهنه

فإن يلها في الأربع الشهور <sup>ص</sup> يحنث وذلك موجب التكفير <sup>من الأصل</sup> يحنث وهو موجب التكفير



وأن مضت ولم يطلأطبات	واخلت اليمين أيا كانت
وأن تكن يمينه في الأبد	كفر بالطغي ولو في الزائد
وليس دون مدة الأيلاء	يثبت إيلاء على النساء
وصح في اليمين بالشهرين	عنها وشهرين وراهنين
وصح ممن طلقت رجيه	لأمن مبانة وأجنبيه
ومدة الإيلاء في الأما	شهران في قول أولى الذكاء
والفهي وطئ منه لم يفتق	لسمه أو سقمها أو لرتق
أو مرض فالفهي بالمقاله	وأن يزل فالوطئ لا بحاله
قال لها أنت حرام قاصدا	تحريمها ألى ولو ما قصدا
وأن نوى الكذب أو الظهار	أو الطلاق ما نواه صار

## باب الخلع

خالعها

حلا الاصل  
ان وطئ من لم يفتق  
لسمه أو سقمها أو لرتق  
أو غير ذلك فالفهي بالمقاله  
ع أو سقم

خالعها بالمال أو طلقها	تبين بالطلاق منه فافتقها
وأخذه يكره منها عوضا	إذا النشور منه لا منها مضى
والخلع بالخنزير مجانا وقع	بنا وفي التطبيق رجعي يقع
كذلك خالعي على ما في يدي	وهي خلا تطلق عفو افتدي
وأن تزود من مال أو درهم	فالمهر ردت أو ثلاثا فاعلم
طالبة الثلاث بالالف إذا	أفردت أو ثلاثا فاعلم
شرط خيار الزوج في الخلع بطل	وجاز للزوجه حين ما حصل
والخلع والابراء يسقطان ما	أوجبه العقد لكل منهما

## باب الظهار

من قال للزوجه قول الأثم أنت على مثل ظهرا عني  
يحرم عليه وطئها والقبح ولسمها ما لم يكفر قبله

حلا الاصل  
ردت مهر أو ثلاث فاعلم  
حلا الاصل  
وكذلك

أوجب النكاح كل منهما



فإن يطأها قبل أن يكفراً كفر للظهار ثم استغفراً  
وعوده الموجب للتكفير في تفسيره نية ولحن فأقفى <sup>فأعرف</sup>  
تشييه بفرجها وبطنها وفخذها كمثل حكم ظهرها  
وأخته كامه وعمته وأمه من الرضاع وأبنته  
في مثل أمي الحكم فرع نيته للبر وظهاره أو طلقته  
من عم في نسوته ظهاره كان لكل زوجة كفاره  
وهي على الإطلاق عتق رقبه سائلة من العيوب معجبه  
من لم يجد لها صام للشهرين من لم يلق أطعم للستين  
كل فقير نصف صاع بئر وفي الشعيير ضعف ذوالتمر

### باب اللعان

زوج الحبيبة إن رماها بالزنا أو نفى مولود لها تلاعن

وان

وان أبي يحبس أو يلاعنا وحدان أقر بالزور ولنا  
فإن يلاعن لا عنت وإن أبت تحبس أو تقر بالذي ثبت  
أن فيها الصلاح للشهادة وحدان خلا عن العدالة  
وان يكن قاذفها ليس يجد والزوج عدل سقط اللعن وحده  
وقد أتت كيفية اللعان في سورة النور من الفرقان  
ثم أذا تلاعننا فيهم ولحن وبالتفريق قاض يحكم  
وأن يك القذف نفى الولد الحقه بالام قاضى البلد  
وان يكذب نفسه حد ول نكاحها إذا وللنفي أجل  
كوقت جمع آله الولاده والنفي بالقول لدى النهشه  
لا بعده ولا يقذف أخرسا ومنكر الحمل لعاناً يؤتسى

### باب العنين



يُوجِبُ العَيْنِ وَالْخَصِي لَا مِنْ جِبْ عَامَا وَيُرَى أَنْ وَصَلَا  
فِيهِ وَالْأَفْهَى بِالْفَرِيقِ تَبَيَّنَ بِالطَّلَاقِ فِي التَّحْقِيقِ  
وَأَنْ يَقُولَ وَلُطَّتْهَا وَأَنْتَرَتْ وَصَوْلَهُ وَقُلْنَ بِكُرْخَلَرَتْ  
وَأَنْ تَكُنْ ثَبِيَّةً فِي الْأَصْلِ فَالْقَوْلُ مَعَ يَمِينِهِ لِلْبَعْلِ  
وَمَالِهَا فِي الْعَيْبِ مِنْ خِيَارٍ وَلَا لَهُ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

### بَابُ الْعِدَّةِ

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثَ حِيضَاتٍ بِالِاتِّفَاقِ  
وَالْقَدَرِ فِي الْإِيَّاسِ أَوْ فِي الصَّغْرِ أَوْ لَمْ تَحْضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ  
وَأَشْهُرٍ أَرْبَعَةٍ مَعَ عَشْرًا لَعِدَّةِ الْمَوْتِ بِنَصِّ يَدْرِى  
وَالْأَمَةِ النِّصْفُ مِنَ الْمَقْدَرِ وَحِيضَتَانِ فِي الْحَيْضِ فَاسْطَرِ  
وَالْحَامِلُ الْوَضْعُ وَزَوْجُهَا أَعْدَمَا فِي الْأَجَلَيْنِ قَدْرًا

خَالِ الْأَصْلِ  
وَأَذْنُ الْوَحْدِ يَتَّبِعُ فِي الْأَصْلِ  
فَالْقَوْلُ مَعَ يَمِينِهِ لِلْبَعْلِ

خَالِ الْأَصْلِ  
وَالْحَامِلُ الْوَضْعُ وَزَوْجُهَا أَعْدَمَا  
فِي الْأَجَلَيْنِ قَدْرًا

وَفِي فُسَادِ الْعَقْدِ وَالشُّبُهَاتِ الْحَيْضُ لِلْفَرْقَةِ وَالْمَمَاتِ  
مَنْ طَلَّقَتْ فِي حِيضَةٍ لَمْ تَحْتَبِ بِهَا مِنَ الْعِدَّةِ فِي الَّذِي وَجِبَ  
بِشُبُهَةِ الْوَطْئِ عَلَى الْعِدَّةِ أُخْرَى بِهِ وَانْقِضَتْ بِمَدَّةٍ  
وَمَبْدُوءُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَمَوْتِهِ مِنْ سَاعَةِ الْفِرَاقِ  
وَعِدَّةُ الْفَاسِدِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ أَوْ عَزَمَ تَرْكُ وَلُطَّتْهَا فَحَقَّقَتْهُ  
وَأَذْنُ الْقَوْلِ عِدَّتِي قَدْ سَلَفَتْ وَالزَّوْجُ يَنْبَغِي قَبْلَ أَنْ حَلَفَتْ  
وَمَا عَلَى ذِمَّةٍ لَذَنْيٍ لَوْ غَيَّرَ حَبَايَ عِدَّةٍ فِي الْحَكْمِ

### « فَصْل »

تَحَدُّنَ مِنَ تَعَدُّ اللَّبَنَاتِ أَحَدًا مِنْ تَعَدُّ فِي الْمَمَاتِ  
بِتَرْكِهَا الزَّيْنَةَ وَطَعِيرٍ وَالْكحلَ وَالذَّهْنَ لِغَيْرِ عَذْرٍ  
بِشَرْطِ تَكْلِيفٍ مَعَ الْإِسْلَامِ مَعْتَدَةُ الْحَقِّ وَنَكَحَ بِطَلَا



خَالِ الْأَصْلِ  
وَعِدَّةُ الْفَاسِدِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ  
أَوْ عَزَمَ تَرْكُ وَلُطَّتْهَا فَحَقَّقَتْهُ



ولا تجوز خطبة المعتدة ولا فراق بيتها بنقلة  
 بل تخرج التي توفي بعلمها وللميت بيتها محملها  
 أبانها أو مات عنها في سفر عادت لما دون الثلاث للمهر  
 باب ثبوت النسب  
 أكثر حمل المرأة الحولان ونصف حول أقصر الزمان  
 فنسب المولود من معتدة رجعية يثبت في ذي المدة  
 وفوقها ما لم تقل قد أنقضت ورجعة في الفرق مهما ولدت  
 لأدونه وما نلده ذات بت أن كان في الحولين فهو قد ثبت  
 لأفوقها إلا إذا ادعى ثبت والموت مثل البت أذبه أنت  
 كمن أقرت بالمضي لأقل من نصف حول ولدت وما كمل  
 لو ولدت واختلفا فقالا نكحت مذست شهر طالت

وهو ادعى الأقل فالقول لها مع خلفها والحقوه لحفلها  
 ومن يقل ذا الطفل لي وحدنا وادعت الأم نكاحا ورثا

## باب الحضانة

ف  
 الأم أولى بالحضانه من أب ما لم تكن زوجا لشخص اجنبي  
 فأمها أم أب من بعدها فاخته للابوين فافقها  
 فاخت أم ثم اخت لأب وخالة وعممة ورتب  
 وبعدهن فالأحق العصبه ولاية كارتهم مرتبه  
 ومن يكن أحق أولى بالصبي ما لم يطق لما كل ومشرب  
 ولبسه للشوب واستنجائه منفردا بالكل باستحضائه  
 وتمكث الانثى بحجر من لها حق حضانه الى ان تستهي  
 ولم يجب حضن الأم الولد وقنه قبل العتاق فأجهده

هذا في الخطبة  
 هذا في المهر  
 هذا في النكاح

هذا الاصل ان يقال  
 الأم أولى بالحضانه من أبي

هذا الاصل  
 ومنه ان الأم أولى بالصبي



والخضن في المسام من ذميه للام مالم يعقل الدينيه  
وليس للصغار من خيار في الخضن في مذهبنا المختار  
وما لمن قد طلقت نقل الولد الا المتواها الذي به عقد  
« كتاب النفقة »

تجب للزوجة مع كسوتها ومسكن خال على زوج لها  
الا لصغيرة ولا لمن عصت او حبست بدنيها ونصبت  
وعسره لا يوجب الأمانه لكنها تؤمر باستدانه  
ولا قضا الفوت وقت تدفني لا بتقديم قضاء او رضا  
وبيع قن لقوام الزوجه لأمة الامع التبوئة  
ومن يغيب وماله عند مقر بماله وبالنكاح المستمر  
يفرض الحفل وللزوجات والديه من ذوى الحاجات

مك او يقال  
نفر في الزوجه وللصغار  
والديه عند الافتقار

ومثلهم

ومثلهم معدة الطلاق لا الموت والعصيان في الفراق  
وللقريب المحرم المقتدر قوت على كل قريب موثر  
كالارث مع انوثة او صغر او من اومع عمى في عسر  
وباختلاف المله الاتفاق في غير الولاد والنكاح منتفى  
والقوت للمملوك مما اكتسب هذا اذا ماله لذا أبي  
وان يكن للكسب ليس يقدر فهو على البيع لذا لا يجبر

### كتاب الاعناق

يصح من مكلف حر لمن يملك بالصرع منه فاعلمن  
كانت حر مصق محرر او مابه عن بدن يعبر  
كالرأس والوجه وفرج الامه نوى به اولا وبالكناية  
ان ينوه كقوله لا مملكا لارق او سبيل الى عليك



لا قول لاسلطان لي عليه	او قول يا ابني يا اخي لديه
والملك للمحرمة عتق فاعلم	ان كان ذوالملك له ذارحم
وصح ان اعنت للرحمن	او صنم او قال للشيطان
وصح بالكره ومع سكر وان	اضيف للملك وبالشرطون
والحد في العتق لامة تبغ	وعتقه من دونها به يقع
والولد الحادث من مولى الامة	حر اذا استلحقه والتزمه
لان سواه فهو عبد مثلها	وولد الحره تابع لها

### باب عتق البعض

ومن يحرر بعض عبده سعي	فيما بقي واعتقاه اجمعا
وان يحرر حظه المورثان	للغير سعي او عتاق او ضمان
ولا ضمان اذ يكون معدما	ثم له الولاد ومهما غرما

من ملك ابنه مع الغير عتق نصيبه بغير غرم يستحق

### باب العتق على جمل

من قبل العتق بمال عتقا	وكان اذنا ان يدفع علقا
لو قال انت بعد موتي عتق	على كذا قبوله اذ ينهق
لو اعنت العبد على خدمته	حولامضى والشرط في ذمته

### باب التدبير

لو قال ان مت فذا محرر	او قال دبرتك او مدبر
صح ولا يمنع من اجارته	بل رهنه او بيعه او هبته
وهو من الثلث بموت يفتق	ان موصر ماله لا مملوق
وان يكن في ثلثيه سعي	والكل ان كان مدينا شرعا
ثم ابن من قد دبرت مدبر	وحاله كحال المستنظر



لوعلق التدبير بالموت على وصف كان في مرضي ذا أصل  
فانه مقيد وان يبيع ماله ذاف هو غير متمنع

### باب الاستيلاء

من ولدت من سيد مقرب فالبيع والتملك فيها ممتنع  
لكن له الخدمة والاعارة والوطئ والتزويج والاجارة  
وعقدها بموته من ماله بلا سعاية لاجل دينه  
وان يزوجها فجاؤت بولد فحكمه كحكم أمه يعد  
من اشترى زوجته وكان قد اولدها فهي له ام ولد  
لو ادعى نسبة مولود الأمه احد الشريكين بتلك الزمة  
وتلك ام ابن له ويلزمه في المقر والقيمة نصف يعزبه

### كتاب الايمان

انواعها ثلاثة لانواع اللغو والغوس والمنعقدة  
فاللغو لا تثم بها من حلف بكذب يظن صدقا واختلف  
اما الغوس فهو عند الكذب بالحلف في السالف لا المرتقب  
وهي على مستقبل منعقدة ويلزم التكفير فيها مفردة  
لا فرق بين العهد والسيان والكره في الحنث ولا الايمان  
والحلف بالثبوت وبالاسماء وصفة الغزاة وكبرياء  
اقسم او اشهد او طاحلف والعهد والميثاق كل حلف  
كذلك تعليق بلفظ النذر او اوقع الحلف بلفظ الكفر  
لا علمه وحقه وغضبه وبيته ورسوله وكتبه  
والحلف بالله وبواو القسم والباء والتاء كل مقسم  
ومن يحرم ماله لا يحظر لكن اذا استباحه يكفر

هذا الاصل  
وعزاه اليه وكبرياء



لو وصل اليمين بالمشيئة لم تنعقد يمينه في الجملة

### فصل

لحنه كفاره مقدرة بالحق أو طعامه للعشرة

أو كسوة من لم يطق شيئا لها صام ثلاثة متابعيها

وقبل حنت لا تكون مجزئة والحنت أولى في يمين العصية

### باب اليمين في الفعل

ما كعبة وبيعة ومسجد كالبيت أذ فيه اليمين تحقد

ثم لسطح الدار حكم داخل وليس طاق الباب من منزله

ولا نزول سكنة المحل ما لم يحول ماله وأهله

ثم الدوام في الركوب الحاصل كالأبتداء لا جلوس الداخل

### فصل

والحمل كرها لم يكن كفعله لكنه بأذنه كمثل

لا يخرج

لا يخرج من الأمانة يحدث فجاءه مع حاجة لا يحنت

ليأتين فمات في عيشته فحنته معاق بميتته

لا يخرج إلا بأذن أمرك يشترط الأذن لكل من

« باب اليمين في الأكل والشرب واللبس »

اقسم لا يأكل من ذى النخلة فهو على ثمارها لا الجملة

وإن يعين رطباً أو بئراً أو لبناً فعاد عيناً أخرى

لم يحنت بتمره ورطبه ولا بشيرا من الأخير فأنقذه

وليس لحم الحوت لحماً في القسم بل لبده والكروش والخزيرة

وليست الآلية باللحم ولا بالشحم فيمن باعها أو أكلها

وكل حالف عن الغداء أو السحور أو عن الغشاء

فاسم الغداء كله من فجر إلى الزوال والغشاء يجري



منه الى اتصاف ليل يسرى وبعده السجود حتى الفجر  
 أقسم عن أكل وشرب وكسا ليس له تخصيصه فاقبسا  
 وحانت في الحال من قد أقسم بأنه يصعدن في السما  
 باب اليمين في القول

يحت من أيقظ من منام الشخص في الحلف عن الكلام  
 سبع من أقسم لا يحدث أو قرأ القرآن ليس يحت  
 ويوم تكليم فلان يشمل على الجديد من معامق فعل  
 وإن غنى بدأ النهار دينا وذكره الليلة يختص هنا  
 والحين والزمان في التكثير والضم ونصف الحول في التقدير  
 والقدر في الأيام والتهور معرفين العشر من مذكور

فصل

أقسم لا يبيع أو لا يشتري لأحت أن وكل في ذافاش  
 لكنه يحت في العناق بذالك النكاح والطلاق  
 والذبح للشاة وضرب الجبد والصاع عن دم جرى في العمد  
 وهبة والقرض والاعارة وكسوة في المحت بالوكالة  
 كتاب الحدود

أما الرنا شهوده فأربعة أن صرحوا وعينوا تلك معه  
 مع الزمان والمكان بينوا وعدلوا أحد الذي قد عينوا  
 كذا إذا أقر بالشهادة صرح في مجالس أربعة  
 لكن قبل الحد مهمما رجعا أو وسطه خالي عنه فاسمعا  
 والحد جلد مائة للبكر والمحضن الرجم هما اللحد  
 والعبد خمسون وبالتوسط يكون ضرب الجلد فيز مفرط



باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

ومن يطأ بشبهة المحل ولو يظن حرمة للفعل

كأمة الابن وربات العدد من الكنايات فما عليه حد

كوطئ بشبهة الفعل لمن تعتد في الثلاث والتحليل لمن

وحد في وطئ ألاما للأخوة ولو مع الجهل لئلا بالحرمة

لا الوطئ في الدبر أو البهيمة أو برزنا في دار حرب الفتنة

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

لو اشتوا حد أقديما لم يحد وحد في القذف وفي السرقة رد

من اشتوا زناه بالغائبة حد مع التعيين لا المجهولة <sup>بدل</sup> <sub>لا في السرقة</sub>

كخلفهم في طوعها أو في البلد ولو على كل زنا تم العدد

ومن بدت بكر أو هم قد شهدوا على زناها لم يحد أحد

لوعاد بعد الرجم بعض الإيتمه حد وكان ضامنا ما صنعه

باب حد الشرب

يحد شارب الخمر إذا صحا والريح عند أخذه قد وضعا

إذا أقمرة أو قد شهد عليه عدلان ثمانين جلد

للحر والعبد بنصفها يحد ومن اقروا شئ فلا يحد

باب حد القذف

يحد قاذف الحر مسلم مكلف ذي عفة بما شمر

كحد شرب في ثبوت وعدد بطلب المقدون بالزنا يحد

مفرقا وليس غير الحشو يخلع عند ضربه والفرو

ومن نفى أبنا عن اب في غضب يحد لا عن جد ذلك فاكب

ومن يقل للغير يا ابن الزانية لذات عفة وتلك فانيه



هذا الأصل  
وطالب الوالد له والولد  
أو ولده بقذفها زوجة

وطالب الوالد أو ذاك الولد أو ابنه بقذفها فهو محمّد  
ومن يقل لغيره يانأف فقال بل أنت يحدن أن  
لا عن من أقر بآبن ونفى وحد في العكس وماله انتفا  
باب التعزير

ويلزم التعزير من عبادي أو رب كفر بالزنا أو مسلماً  
بالكفر أو بالفسق أو بالسرقه أو قال يا خبيث أو بالزندقة  
بضرب أو حبس ولفظ يزجره وأربعون غير سوط أكثره  
لا من دعا بالكلب والخنزير وهو أشد الضرب في التشهير  
وكل من يحد أو يعزر فدمه أن مات فيه هدر

كتاب السرقة

وقطع ذي التكليف واجب كما ساوت لثقل عشرة دراهم

هذا الأصل  
قطع ذي التكليف فيها عتقاً

هذا الأصل  
من حرزها أو حافظها إذا  
أسر عليه أو أقر

من حرزها أو حافظها إذا أسر عليه أو أقر  
وفي القنا والساج والزبرجد والدر والياقوت قطع القندي  
كذا في الآلات والأبواب للدور يعملن من الأخشاب  
لا قطع في المباح كالزرنج أو مسرع الفساد كالطين  
والزبرجد قبل الحصد والعمود والثمرات رطبة أو بالشجر  
كذا صليب التبر والمصاحف وباب مسجد أو المعازف  
أو أخذ مثل الدين أو خيانتة أو أخذ بيت المال أو من زوجته  
أو زوجها أو محرم ذي رحم منه كذا الحر الصغير فاعلم

فصل في كيفية القطع

من زندقته يقطع ويحسم فإن يعد يسار رجل نجزم  
وإن يعد فالحبس أو توباً كمن با بهام يسار عيباً





ولو على هذا أسرق شهداً وغائب يقطع من قد شهد  
لوملك العين أو أدى فلا قطع كنقصان النصاب فاعقلا  
لا يجمع الضمان والقطع معاً بل قائم العين يرد فاسمها  
وصابغ الآخر معها قطعاً فالرد والتضمين عنه رفعاً  
باب قطع الطريق

قاصد قطع قبل فعل حبساً وبعد أخذ المال حد مذماً  
بقطع رجل ويد من خلف وقتله فقط يقتل يكفي  
وأن يكن مع قتله قد نهباً مالا فقطع مع قتل وجباً  
وصلبه والمال لا يضمنه ومثله في الحكم من يعينه  
والنهب والجرح به التلغ فقطع والجرح لا غيرا والقتل فرط  
وتاب أو ذارحم له قطع فالامر للولي حقاً يتبع

### كتاب الجهاد

أما الجهاد فهو بالكفاية فرض على الناس مع استطاعته  
وحط عن طفل وعبد وعبي وأمرأة ومقعد واجد من  
وفرض عين حين يهجم العدو يدخل فيه نسوة وأعبد  
وعند ما تحصرهم ندعوهم ليسلموا فإن اطاعوا سلموا  
فإن أبوا ندعوهم للجزية وبالإلابة نعزم بأستعانة  
لحربهم ونصب محبيق لهم وبالتهريق والتغريق  
وقطع أشجارهم ورميهم وأن ببعضاً اتقوا مع قتلهم  
ويكره القتل لأنني وصي ومقعد وقتل بخل لاب  
وليأب الابن كي سواه يقتله والصالح بالمال لنا أن نبذله  
أن يك خيراً وكذا النبذ لنا والترك أن سلطاهم خان بنا



ولا يباع منهم السلاح وقتل من امن لا يباح

باب المغنم وقسمته

يقسم ما قد فتحوا بعنوة او فقا اهل للجزية

والقتل للاسرى او استرقاقهم يجوز او بدنة نذرهم

ويحرم الفدا او عقر الماشية لا يجها وحرقتها بالبادية

لا يقسم المغنم في دارهم والانتفاع ثم ليس يحرم

بجلف او بطعام او حطب والادهن والسلاح ايضا والخشب

وبعد ما يخرج من تلك فلا ورد في المغنم ما قد فضلا

وكل من اسلم يقيم طفله وماله الممكّن فيه نقله

لا زوجة له ولا العقار وعبيده القاتل والكبار

فصل

في الاصل  
لا زوجة والحمل والعقار  
وعبيده القاتل المختار

في الاصل  
صان

راجل

لراجل سهم وزد والسهم فارسا وما سوى هذين

يرضع له كالعبد والصبي وامرأة تحضرا وذوي

والخمس للمسلمين واليتم وابن السبيل ثم للتقديم

يخص ذا القرى فقيرا منهم والاغنياء لم يوطئ شيئا لهم

ولا لامرأ الحث بالتفصيل ينزله نسب القليل

باب استيلاء العقار

يملك بعض بعض بنهم وهو لنا محل عند غلبهم

وملكوا ما اخذوا علينا فان يدمع نصرنا ايضا

فهو مجازنا قبل قسم المغنم لملك وبعده بالقيمة

وما لهم في املاك ولدنا بسبيهم ملك ولا جمرنا

ولا يدبر كذا مكاتب وانقل منهم ملكنا اذ تغلب

في الاصل  
يخص ذوي القرى الفقير منهم  
والاغنياء لم يوطئ شيئا لهم



## باب المتأسن

لا يأخذ الداخل من دارهم بالامن ملهم ولا شيئاً لهم  
وليتصدق بالذي يخرج به اذ ملكه من اصله مثبته  
وقتل متأسناً فيه اليه في المال والتلفيد حال الاخطيه  
كاسم يقتل من اسلم ثم او بعض اسرا لبعضهم قسم

## فصل

لا يترك الحرب لكث سنة فينأسوي ان صار اهل ذمة  
فان يرد عود الدارهم منع وان يعد لهم فقتله شرع  
ومن اتانا مسلماً فماله ثمة منهم لنا لا طفله

م الاصل

باب العشر والخراج م  
والواجب العشر بارض العرب وارض من اسلم طر التخلي  
او قسم اذ فتحت بعتوة لاصل منهم وارض البصرة

والنهم

والنهم في السواد او ما اخذ بعتوة وقد اقر اصل ذا  
عليه او كان يصالح فتوا هو الخراج في جريب صلحا  
للزراع درهم وطلع فاعلم وذو الرطب خمسة دراهم  
وفي جريب النهم والنخل اقل ضعف خراج في الرطب وقصل  
ولاخراج عند غلب المطار او نضبه او افة السواد  
وان يعطل او يبع في مسلما فيل الخراج مثل مالوا مسلما

## فصل في الجزية

وهي على كل فقير يعمل في كل شهر درهم يحصل  
وضعفه على وسيط الحال وضعف ذا على كثير المال  
من المجوس او اهل البيت والوثني العجمي لا العربي  
ليست على المرتد والصبي والعبد والمرأة والعبي



ولا يقتل بالاعتق	وزمن وراهب معتزل
ويؤخذ الذي بالتمييز	عن زينب والركب العزيز
لا يركب الخيل ولا السرج الذي	وللسلاح عمله لا يستوي
والمنع للجزية غير مقدم	لصدهم ولا يقتل مسلم
بل بالحقاقرهم بدار الحرب	او غلبهم في بلد بحرب
وما اخذناه بالاقتال	يصرف في مصالح الاهوال
مثل بناقنطره وجبر	ورزق مقام وسد ثغر

باب المرتدية

خلافه  
وما جبيناه

يجب مرتد عن الاسلام	مع عرضه ثلاثة الايام
فان ابى يقتل غير المرأة	فقبل مؤيد بالردة
ثم زوال ملك من يرد	يكونه موقوفاً الى ما بعد

فان

فان يتب عاد وان يمن على	ردنه فكتبه قد جعل
في حال اسلام لو ارتد في	حال ارتداد فهو في فاعرف
وعند حكم بالحق يظهر	تعتد ام الولد والمدير
وهل دينه وما تصرفا	كبيته وعنته قد وقفا
فان يموت فالفعل من ذلك فسد	وان هداه الله جاز ما عقد
وما زما مجده عند الورثة	وما مضى ليس له ان يبعثه
وصح كفر من صوب يعقل	كالاهتداد فهو منه يقبل

« باب البغاة »

خلافه  
وما زما مجده

اذا ابى عن طاعة الامام	جماعة في بلد الاسلام
دعا هو كلف شبهة لهم	فان ابوا من بعد ذاقا تلهم
بجمعه واتبع المولى	وعند فقد فئته يخلى



وما لهم يحبسكي يتوبوا والسبي للذوالدين فيه جواز

لو قتل الباغي لثقل وظهر عليه هو فقد لغى وما اعتبر

ويرث القاتل باغيا قتل والعس مع تأول لذاهل

بيع السدح من اهل الفتن محرم مع علم هذا فاطن

كتاب اللقيط

اخذه اولي به ثم النسب يثبت باستحقاق من له انتسب

ولو العبد وهو صرح المال ورزقه من صرف بيت المال

وارثه له وليس ينفذ تصرف عليه من يأخذ

كتاب اللقطة

هي امانة ولو من الحرم ان اخذت لربها ولا حرم

واشهد الواجد ثم عرف لا الى الارباس من ان يعرف

غيره العادل باعطاء  
سماط العس مع تأول لذاهل

صاحب له وبعد ذات صدقا بلا وان كان فقيرا انفق

ثم اذا المالك بان خيرا سيد الضمان والرضى بما جرى

وهو بالانفاق على البهائم بدون اذن القاضي غير لازم

وليصرف من اجرة ذات النفع لا والاباعها بالشرع

ثم له عن ربها ان يمنعا او يأخذ الانفاق منه فاسما

وما عليه دفع للتمتع بفيد برهات عليه فاسمي

وان يصف علامة فالنفع حل ولا يجبر فيه الشرع

كتاب الابن

من رابعا مائة السفر فاربعون درهما مستقر

جعل ولد دون له بقدره ان كان قد اشهد عند اخذه

وان ابني منه فماله ضمن وام ولد ومير كفت



## كتاب المفقود

من جهلت مكانه وموضعه فليستب القاضي له من ينفعه  
في اخذ حقه وحفظ ماله وقوت زوجته له ولطفله  
ولم يفرق بينه وزوجته الى انقضاء نسبه من ولادة  
والارث والعدة منه بعد ما يحكم حاكم بموت فاعلما

## كتاب الشركة

وهي على ضربين ملك قدير كالارث لاثنتين معا فاكثرا  
والكل اجنبي مع من شاركه وشركة العقد ينفذ الشركة  
وهي مفادضة اذا تضمنت وكالة مع الكفالة ردفت  
واستوفى في المال والنفق والدين اما الشافعي كالحنفي  
فلم تجز من كافر مع مسلم وذو صبي مع بالغ للحلم  
وما اشترى الفرد يقع للشركة الاطعام اصله مع كسوة

من الاصل  
فقد رث البيع الدراهم  
فهو الذي يصح فيه فاعلم

وكل من عليه دين يلزم شريكه كمثل اذ يفرم  
ويطلب ان ملك الشريك تصح فيه شركة العقد  
فلو رث الدينار والدراهم فهو الذي تصح فيه فاعلما  
وهي غنان ان تضمنت فقط وكالة فصح فضل يشترط  
في المال دون الربح او غنك او بعض مال او ضرر فجهته  
ولم يخلط وخص الشري يطلب الاثمان دون الآخر  
وشركة التقبل الاثنان في الثقل او شغلين ينفلان  
من يتقبل منهما يلزمهما ذاك واما يكتب بينهما  
وشركة الوجه ان يشترط شيئا بلا مال وما قد اضيا  
بينهما في البيع فالربح تباع لاصله في القسم والفضل انشع

« فصل في الشركة الفاسدة »



ولا تصح في اصطلاحه او حطب او استقار وهو ملك من كتب

وربح شركة بقدر المال عند فسادها يقل حال

ولا يترك مال البعض بلا اذن وموته لها قد ابطال

### كتاب الوقف

يزول ملك واقف مع القضا وهو بلا قسم وقبض ماضى

وجعله لحرمة لا تنقطع شرط وقسه لاهله منع

وصح وقف لمتار بالبقر ووقف منقول بغير يقيد

يبدأ بتعميره من غلته والدور للسكنى على ذى حاجته

وجواز للواقف صرف الفلقة لنفسه والشرط للولاية

### « كتاب البيوع »

يقع بالقبول والإيجاب وبالتطاعى مطلقا في الباب

بشرط عرفان الوصف الثمن وقدره لاف الشار البيوع

وصح

وصح بالمخاض او بأجل ومطاعه النقد بطلب بخاري

والبيع للطعام بالمجازفة والكيل بالانابدون معرفه

لقدره او حجر بعينه - صح ولو لم يدرك قدر وزنه

وصح في صاع لبيع صبرة في كل صاع بكذا في مرة

وكل سلة بكذا من ثلثة كالمذرع في ثوبين في الجملة

ولم يسم في جميع الصبرة ان سلة في النقص معنى بالحصه

وبيع اذرع لغى من مائه في الدار لاف اسهم البيعة

### فصل

وفي شراء دار بناؤها دخل كشجر في بيع ارض اتصل

والزراع لا يدخل ما لم يذكر كذا كثمار بيع الشجر

وجاز بيع ثمار ما بدا صلاحها وشرط ترك افلا



وصح الاستثناء ببيع بر في سبيل وباقلا في قشر

واجرة الليل على البائع ووزن اثمان على البتاع

باب خيار الشرط

يصح للبائع او لمن شري اولها ثلاثة لا اكثر

الا اذا اجماز في الثمن صح وذكرها في شرط نقد صلح

وطان بائع به لا يخرج - اما خيار المشتري فيخرج

والعلم شرط الفسخ لا الاجازة بالموت يسقط او مضى اليه

لو باع عبده على الخيار في رد في العقد بلا توقف

لان اذا فصل فيه التنا صح اذا عجز الخيار عينا

مشتريان بالخيار اذا رضى وذا ابى فمقدم لم ينقض

وشرط كتب او تحبذ عدما ان شاور المشتري او تمنا

باب خيار الرؤية خ

صح شراء لم يركن له - رد اذا رآه ان يبطله اذا رآى ولو اطله

ولم يكن لبائع كسرى ثم كفت رؤية وجه الصبر

كذا رقيق ودواب مع كفل وظاهر الثوب اذا بيع حصل

والدار لا بدل من داخل ورؤية الوكيل كالموكل

وعقد اعنى صح والخيار له يسقط في العقار عند الوصف له

وغیره بالجس او بالشم او ذوقه كروية في اللحم

ولا خيار لامر قد اشتري ما قد رآى ما لم يكن نفيرا

من اشتري شيئا قبل التصرف في البعض لا رد سوى عيبه

« باب خيار العيب »

ولاخذ المبيع بالذي اشتري او ان يرد له لعيب ان يرى

والعيب ما اوجب نقصان الثمن عند التجار كالجنون والنقص

من يبيع بوجه بائن الذي اشتري او رده



والبول في الفلاس والاباق	واللف والرف والاستاف
فان بين عيب لدى من اشترى	بعد بارش او يرد ما شري
باذن بائع وبعد القطع لا	يرد الثوب وارشه انجد
والذي باع قبوله اذن	وان يبع ليس له نقص الثمن
وان يخط او يصفى ما قطع	عاد بنقص عينه الذي طلع
كما يعود ان يبع ما علما	او مات عيب او لأكل طعاما
ومشترى يبيع ويطلع وجه	ما فيه نفع منه وهو قد قد
يعود بالارش لنقصه اذن	وعند فقد النفع جملة الثمن
لورد ما باع بعيب بقضا	رد على بائعه لا بالرضا
من ادعى عيب البيع اذ قبض	ليس عليه ان يؤدي العوض
بل يحلف البائع او يبرهن	على وجوده لديه فانقوا

في الاصل قلنا  
والذي باع قبوله اذن  
وان يبعه للرد لفا

لو وجد العيب لبعض الثل	فرده او اخذه للكل
ولم يخرجه به بعض يستحق	من ذلك والخيار في الثياب حق
ثم الرضا يسقط كالركوب	وصح شرط البرء من عيوب
« باب البيع الفاسد »	
ولم يجز بيع دم وخمر	خنزيره ومينة وحر
وامرات الولد والمدر	وبيع علوا فقط لمشترى
وبيع طير في الهواء فاسد	والخوت في الماء ما حواه الصائد
كالصوف قبل الجز والابلان في	خروجها ولو لو في صدق
والجذع في سقف ولا الزرع	ثوب وضربه لقابض زن
والثوب من ثوبين والتمار	والرمي للاحجار والملاص
وابق على امر ليس معه	ولبن من الفتاة المرضعة



وشر الحقد والافسان  
 كذا شرط باع قبل ما نقد له بدو الثمن الذي عقد  
 والزيت بالظرف على ان يزنه والطرح عنه بهذا اذ وزنه  
 والمرجان فيه والنفور تأصيله في البيع لا يجوز  
 ولا قروح الخراج والدياس ولا القطان وحصاد النكس  
 والمثدي في فاسد البائع يملك بالتبض باذن البائع  
 ببيعته بمثله او قيمته وينفذ المنة له مع هبته  
 والرج للبايع طاب دونه وبيع حاضر لباد يكره  
 كالباع من بعد اذان الجمع لا يبيع من يريد فيه فاسم  
 ولا باع فرفة الصغير ذي الرسم المحرم عن كيد

باب الاقالة

بالثمن

بالثمن الاول جازن ولزم وشرطه الاقل في البيع يتم  
 وتلك فسخ ثم في هفهما وفي حقوق الفير بيع منها  
 ينفذ اهلك المبيع لا الثمن وملك بعضه بقسط اسقط

باب التولية والمراجه

بيع بما قام عليه التولية وان يزد عليه فهي الثانية  
 والثمن المتأخر شرط فيهما ثم اليه جازان يضمن  
 في صيفه وقتله والقصد وطرزه ما اخذ وامن اجر  
 واجرة الحمل وسوق الفتم لا اجرة الرعي ولا العلم  
 فان نحن يأخذ بكل او يزد وأن يئن ولاه بالنقص بعد  
 يراج البائع بالتغيب بلا بيان وبوطي الشب  
 وبلا بيان بعد وطى البكر وبعد ما التغيب منه جري

بلا بيان الاصل هلذا  
 بالثمن الاول جازن ولزم  
 في الزيد او في النقص شرط في  
 والثمن الاول فيه قد لزم  
 شرطه الاقل في البيع يتم



وان يول او يراج ما اشترى مؤجدا ولم يبين خيرا

فصل

بيع العقار صرح لا المنقول من قبل قبض وشر المكيلى

بالقبض لم يجز له ان يأمله ولا يبيع للمفرد حق نقله

وجاز في الاثمان قبل قبضها تصرف والخط والزبد بها

باب الربا

عليه قدر وجنس منها للفصل والنساء اذا ما اجتمعا

أما النساء بواحد قدرهما وكل ذابحل منهما عدما

والبيع في الوزن او في الليل <sup>ح</sup> بجنه بصره ذابحل <sup>ح</sup> المثل <sup>ح</sup> اذ بالمثل

واعتبر النعين لا المقايضة فيما سوى الصرف من المقايضة

والبيع في مختلف اللحيان تما وضابصر كالالبان

وبيع بيضة ببيضتين جاز كحفنة بحفنتين

وجاز ايضا بيع تمر برطب مثلا بمثل كزبيب بعنب

والخبز

والخبز بالحب ولم يثبت ربا طابن مملوك ومولى رغبيا

باب الحقوق والاستحقاق

والبيت مهما اشترى بكل حق فعليه بذكره الا يستحق

لكن في المنزل هذا ادخله اذ اشترى بكل حق هو له

فصل

مبيعة يتبعها نسل لهما اذا استحققت لابقاربها

اقربا لرق وقال اشترى فبان حرا عا د ابا لثمن

<sup>ح</sup> عند حفرة <sup>ح</sup> أما على البائع ان يحضرته او فعلى العبد لجره غيبته

صالح عن دعوى بدار فاستحق لبعضها فلا رجوع يستحق

وان يكن قد ادعى بقلها يرجع بقله نقص ملكه لها

فصل في بيع النفوس

من باع ملك الفيد للمالك ان يفسخ او يجيز فعله اذن

ح

وصح غنق مشتر من غاصب لايبيعه ولا باذن الصاحب

فالاصل ان تم بيع الغاصب



باب السلم  
يصح في معلوم قدر وصفه بالكيل والذرع وعدم معرفته  
في الجوز والبيض وجنس اللبن ان علما ما سمعا من ملبس  
والفلس لا في حرم الاطباء مجهولة وجزر الرطاب  
والحيوان والجاود وعدا وجوهه والحم ايضا فدا  
كذا بكمال فتي معين او بذراع رجل مبيد  
لوفي طعام قرية معينة او مثل تمر غلة معينة  
وشروطه بيان جنس وصفه والنوع والقدر كذا في العرفه  
بقدر رأس المال في الثأر وموضع الايفاء في النقا  
اسم الفاعل كذا ثم نقد نصفه فقط نصفه الباق فسد  
ولم يجز تصرف في سلم ورأس مال قبل قبض فاعلم  
لا بأس باستصناعه والسلم في الطست او في الخف او في الققم

من الاصل  
ولا

ولا يقضي رأس المال  
قبل الفرقه واجل  
والشهاده في السلم  
اسم الفاعل في الخ

مسائل شتى  
وكل ذي ناب وذي مخالب من سبع كالصقر والاكاب  
يصح بيعه واصل الذمم فيما سوى التمر لحام السلم  
وطيئ زوج المشرقة قبض لا لعنفه وليس فيه نقض  
ولو عن الجيد زينا قبضا فقات او انفقته فهو قضا  
ظني بارض رجل ثلثا او باض طير فاني قد ظفرا  
باب الصرف  
الصرف بيع ثمن بثمر فالجنس بالجنس بمثل بين  
مع تقابض ويستوى الحسن في الوزن والردى ولو زاد الثمن  
وان كان جنسه ما قد اختلف جاز الجزاء ان يأن لفظا بلف  
لرباع سيفا بحاي ودفع قدر الحاي صح وان داما دفع  
يصح في السيف بدون علبته ان لم يضر تخليصه لهيبته  
وفي انا فضه بالفضه يشترط الا باقط الفضه



لأن إذا شورك باستحقاق غير في الاخذ ورد الباقي

وبيع درهم ودينارين صم بدرينار ودرهمين

والهام في النقود علم الفقه بها ثلثين فان ثلثين من فضة

فلا يباع ببضطر بالبعض او خالص بالتساوي مرضي

وان يكن غالب الفس فما بالتساوي بيعا محررا

ومن شري بالفاس بعد الكس ولم يعينه لدى المقدر

ومن بيع شيئا بنصف درهم من الفلوس صم ذابا لقيم

كتاب اللغز

تصح بالنفس بقول الطافل كفلت ذادخوه المائل

وشروط الدفع بوقت عينه بخضه فيه والاستجنا

يفضي في عاى ما عليه ان الم المله غذا اليه

غير الاصل في النقود علم الفقه بها ثلثين فان ثلثين من فضة او ذهب  
بيع عشرة من الدراهم ودينارين ودرهمين  
والهام في النقود علم الفقه بها ثلثين فان ثلثين من فضة  
فلا يباع ببضطر بالبعض او خالص بالتساوي مرضي  
وان يكن غالب الفس فما بالتساوي بيعا محررا  
ومن شري بالفاس بعد الكس ولم يعينه لدى المقدر  
ومن بيع شيئا بنصف درهم من الفلوس صم ذابا لقيم  
كتاب اللغز

واللفظ بالدين الصحيح الثابت يصح ايضا لو مع الجهالة

بقوله كفلت عن ذابلنا او بالذي عليه او بنحو ذابا

وان يعلق له بما لا اسم من الشروط كالذي يلتزم

بفضض حق ثابت صحيح صحت به لا بهيوب الرج

وضامن باذن اصيل ادى عاد عليه لا اذا تعدى

وما على الاصيل للفرع طلب بالمال قبل دفعه لا وجب

وان يلزم ذابا يلزم واذا سم اصل برئ اللفظ ذابا

لأن ابراء الاصيل والناس ياتونه في الفرع ولين ينكس

وان يصلح ضامن بالف عنها بنصف برئ كلف نصف

وجائز كطالة بالثمن لاشتمى ومودع ومرهن

دفع الاصيل لللفظ قبل ما يعطى اللفظ لا يرد فاعلم



## باب كفاية الرجلين

دين على اثنين وذابدا كفل يرجع من ادى على النصف فضل  
ولو كفيلا رجل تكافلا يرجع من ادى بشئ محصل

ان شاد بالنصف على الخليل او شاد بالكل على الاصيل

لكن اذا ابرى احد هذين كان على الاخر كل الدين

ومن عن العبد بمال كفا سله وهو لعنق اجلا

« كتاب الحوالة »

بالدين صحت برضا الحال عليه والمجمل والمختار

ويبرأ المجمل لكن في سوى توى فلا يبرأ اذا الدين توى

وهو بان يحدها ويقسمها اذ لا شهود او يموت مديها

خاصم مختار محيلا قال ما اهلقتى الابد من غرما

احال بالدين بمال مودع صح وان يهلك يبرأ فاسمع

وتكر والسفاح المفترضه اذ كان امن السبل نفعا فوضه  
كتاب القضاء

اصل القضاء والاهل للشرارة والعدل اولى فيه بالنيابة

والفاسد العاصي خذول الاول لكن بفقه استحق الفزلا

من لم يثق من نفسه بالعدل يكره له التقليد والتولي

ومن تولى ما زما قد رونا من قبله من الفضلة الفظا

فمن اقر من ذوي الجبس بما عليه او بشاهدين الزما

ومند وما عليه بينه نادى عليه في جميع الامكنه

يعمل في الاوقاف والودائع بظاهر الحجة للمنازع

يبرز للحاكم ولا يقبل هدى غير قريب لم يأت تمورا

ولا يبرأ راحدا الخصمين ولا يبرأ للفرد من هذين

فصل

ومن الى تسليم حق وطلب حبس الغريم صاحب الحق وجب



في ثمن والقرض والكفالة والمهران معجلا للزوجه  
 لا غير ما ادعى الفقدان اثبت ذوالحق غنى ذالك سجن  
 كما يرى القاضى وان لم يظهر مال له اطلقه غير برى  
 ويجلس الزوج لقوة زوجته وطفله لا دينه لثبته  
 « باب كتاب القاضى الى القاضى »

ويكتب الحاكم نحو الحاكم في غير حد وقصاص لازم  
 ليحكم القاضى الذى قد كتب اليه بالحق الذى قد وجب  
 ان اورد الكتاب شاهدين من بعد ما يقرأ على هذين  
 ثم اذا اجلاء ذالك ينظر في ختمه ثم لهم يستقر  
 فان يقولوا ذالك ختمه فلان القاضى لنا و سلمه  
 مجلس الحاكم وقد عرفنا ما فيه عند الختم اذا شهدنا

خلاف  
الختم

يغضه

يغضه حينئذ ويلزم - للخصم بالذى سوى ويحكم  
 ويحكم المرأة اذ تقلد في غير حد وقصاص يرجع

خلاف  
تجد

لو حكما شحنا حريا بالقضا « باب التكاليف »  
 ثم قضى قبل رجوع عرضا  
 من احد بينات تحصل او اعترف او على من ينقل  
 صح بغير قود وحد - ودية في حزب اذى التقى  
 فان الى القاضى انتهى حكم حكم موافقا مذهبه به حكم  
 وان يكن مخالفا لمذهبه ابطله ولم يكن يعا به  
 وحكمه لوالديه والولد وزوجة مثل القضاة قد قد  
 « سأل شتى »  
 ذوالفعل لم يجز له ان يتدا بالارض من صاحب العلوق  
 زائفة طويلة اقصاها كمثل مسدودة رجاءها

خلاف  
يغضه



لافتح للبطاب لدى الاوله في هذه وجاز في المدايرة  
 من ادعى الايهاب في زمان وقال اذ طولب بالبرهان  
 انكر في ثم استدريت بعدا يقبل ان يرهن بالتاريخ دا  
 من يعترف بقبض بعض الورق ثم ادعى الزيف به يصدق  
 اقرب بالالف لذا فقال لا وبعد اذا صدق فلهن يقبل  
 من قال هذا اين ليت موذي ليس سواه وارث فليدفع  
 من ادعى دار القاب وله ياخذ فقط بحجة ما كان له  
 اوصى له بثلاث ماله يقع على جميع ماله الذي نفع  
 كتاب الشهادات

تلتزم بالدعوى اذا التزم لها وسنها في كل حد مستحب  
 وفي الزنا اربعة الدكران وفي القصاص والحدود اثنتان

خ- للوصف

وفي سوى ذلك شهادان اورجل فرد ومراتان  
 وفي ولادة او البقاء - تلقى شهادة برأى من مرأة  
 والشرط وصف الفعل بالعدالة واللفظ بالنصريح بالشهادة  
 لا يشهدون باللفظ ما لم يذكر ولا بشي وله لم يحضر  
 الاسماعا من ذوي الصلاح بالموت والوقف وبالنكاح  
 « باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل »  
 وجاز ان يشهد اهل الذمة لمنهم مع اختلاف الملة  
 واهل احواء فمنهم تقبل الخطاب انتهى فتبطل  
 وتقبل الاقلف والحضي ومثقل واصل مرف  
 والعدل وهو للبطاير اجتناب ومعنوه لمضيق لامن كتب  
 والاخ للراخ وللحمار من الرضاغ او بصهره شقي

لا يشهدون باللفظ ما لم يذكر ولا بشي وله لم يحضر

خ- الاصل تلقى لها شهادة من مرأة



لا الاصل للفرع ولا الفرع ولا الزوج اول زوجة له -

ولا من الاعلى ولا المملوك ولا الصبي ايضا ولا الشريك

فيما له الادارة للشرارة ولا ليدان كان ذا غداوة

ولا من المد من الخمر باللهو واللاعب بالطيور

وداخل الحمام وهو على ولاعب الطبخ بالقمار

اولد بياصل والاكول على الطريق او بهما يبول

ومن يعني للملاد النائم او من يسب للفتاة الصالحة

« باب الاختلاف في الشرارة »

لا تقبل الدعوى بالبرهان موافق في اللفظ والعاق

مع اتفاق الشاهدين فيها عند ما ضا خلافا لهما -

حتى اذا يشهد ذا بالف وذا بالفين لغت للخلف

خدا الاصل  
هو ذو غداوة

وان يأن هذا يرد بالنصف تقبل باتفاقهم في الالف

وصيما قد شهدا بالالف ورا د واحد قضا ونصف

تقبل في الالف سوى القضاة الابن يشهد بان جاني

بينتات قاضيا بقتل واتقيا في الوقت لا المثل

نلغيها لكن اذا اولاهما مضى بها الحكم لغت امرها

اختلفنا في لون مدوق يفر يقطع لاني وصف انني لذكر خدا الاصل  
بذكر

لو شهد اب الشدة في حق الثمن تخالفنا ردن لهذا فاعلمن

« باب الشرارة على الشهادة »

تقبل في غير الحدود والقود عند تقدير الاصول بالعدد

عن كل أصل واحد فرعان يقول اشهاد في شهدان

شهران الاصل في سلامة اشهد نأبذ على شرارة



والفرع عن أصل إذا لم يحضر  
الأبوين أو بغيرهم

والأصل منها أن الشراء  
فما لا من فرع افاده

« كتاب الربيع عن الشريعة »

صح ربيع قبل حكم وقضا  
وبعد فلم يجز أن ينقض

بل يضممان ما لم يقد اتفقا  
وعود واحد عليه اتفقا

وان بقي من الشهود البينة  
وعا دبا قيم فلي تضمنه

وشاهد بيع بثل القيم  
لم يضمنا بل بالأقل فاعلم

وفي القضا يضممان القيمة  
وفي القضا من دية قد عزمنا

ويضمن الفروع بالبيع لا  
شهود أصل أنكر والتحمل

كتاب الوكالة

من يملك المقدي يوصل وفي  
توكيله فاحذر حق وقضا

سوى الحدود والقصاص ثم ما  
يقصف لنفسه ولكن لزما

بحق عقده تسليم الثمن  
لأما يضيفه لغيره لكن

يعقد للنطاق بالتوكيل  
فالحق كالمهر على الأصل

لكن حقوق المقدم من مجور  
على الذي وصل لا المحطور

للمتدي منع الأصل عن ثمن  
وان سلمه يرى فليعلم

باب الوكالة في البيع والشراء

وصل بابتياح منسوج اليمن  
أو فرس صح بلاد ذكر الثمن

وفي شراء العبد أو الدار بيع  
ان قد را ثمان لهذين شرح

لا في شرائثوب ولا بهيمة  
وان يبين فيه قدر القيمة

وللوكل الرد بالعيوب ما  
دام المبيع في يديه فاعلمنا

ومن يوكل بشرع يطل  
شراؤها لنفسه اذا فعل

هذا الأصل  
يقصفه لنفسه وكل الزمان

هذا الأصل المحذور



فصل  
لا يفتقر الوكيل بالبيع لمن له شهادة ترد فاعلم  
وينفذ البيع من الوكيل بالعرض والتأجيل والقبض  
أما الشرايفاء من القضاة وهو لا يرى تقومهم ما دخل  
وجاز بيع النصف فيما وكلا بالكل لا الشراء حتى يكمل  
وليس يمضي أحد الفرعين منفردا غير وفادين  
أو في خصومة وفي طلاق أو رد مودع مع القلاف  
وليس للوكيل أن يوكلا بالتفويض وأذن مصل  
« باب الوكالة بالخصومة والقبض »

ليس لمن وكل بالخصومة وبالتقاضى القبض في القضية  
لكن همالة إذا ما وكلا بقبض دين لا عين فاعلم  
وان وكيل بخصومة أقر مع عالم صريح والافهد

ويجوز التوكيل في قبض مصل بالمال إن كان لمن به كفل  
لو ادعى توكيله بالقبض يؤمر من صدقه إن قبض  
فإن نفى الأصل يشي ما نفى ثم له الرجوع فيما قد مضى  
لكن المودع لو صدق لا يؤمر بدفع بأدعاء مصل  
وكله بقبض مال فادعى غريمه الوفا لأصل دفعا  
لو قال انفق عشري هدي على أهلي يصح لو مثل أبدا

### باب عزل الوكيل

تبطل بالفضل إذا علم به أو بتولي الأصل ما وكل به  
وفسخ ذي الشركة لافتراق والموت والجنون بالاطلاق  
كتاب الدعوى  
المدعى ترك الخصام يملك والمدعى عليه من لا يترك  
ولم تجز دعوى خلت عن ذكر ما يدعى من جنسه والقدر



وان يكن ذلك عينا حضرت او يذكر القيمة ان تعذرت  
 وفي القمار يذكر الحد له <sup>ب</sup> واليدغم الدين بوصفه له  
 وليقضى بالاقرار ثم ان نفى ولاشهود واراد حلفا  
 وبالنكول مرة يقضى بحق للمدعى باليمين تستحق  
 لا حلف في الحد كذا اللعان وسارق ينقله الضمان  
 لو قال الحسنة في الصدر ليس له التحليف عند الصدر  
 والحلف بالبره وبالرهن غلط لا الزمان والمكان  
 وفي ادعاء السب الرفع حلف في حاصل اذا فاسم  
 لكنه البيع بلا بينكما في الوقت بيع لا بما عقدت  
 والفضب لا رد على لازم وفي النكاح لا نكاح قائم  
 وفي الصلح لم تكن يمان والحلف في الميراث علم الطائ

فردا اصل  
 واليدغم الدين بوصفه له

لواقدي

لواقدي المند او صالح في حلف بشي بعد لم يحلف  
 في الحلف في قد ربيع او ثمن <sup>باب التحالف</sup> يقضى لمن برهن منه ما اذن  
 ثم اذا اثبت كل منهما كان اخو الزيادة المقدم  
 وعند عجز منهما تحالفا ويقض الحاكم عند اسلفا  
 نقايلا في البيع ثم اختلفا في ثمن المقدبة تحالفا  
 يقضى لمن برهن في المهر وان يبرهن يقضى لها حينئذ  
 وحلفا ان لم تجز مع بطلا وحكموا اذ ذاك مهر مثله  
 في الحلف في الاجارة التحالف قبل الوفا لا بعد ذاك فاعرفوا  
 كل من الزوجين ما يصلح له من المنافع فهو في النزاع له  
<sup>باب دعوى الرجلين</sup>  
 وحجة الخارج في الملك اتمق من ذي يدان اطلقا في الستم



وان يبرضا على شيء سوى غيرهما يقضى لهم على السوي  
او ينطاح امرأة نكاحا وهي لمن قد صدقته فلا ضبطا  
او بالشر من اخر ينصف ان وافق التاريخ وقطاع يعرف  
وهو اذا ما ارضا لمن سبق وليس تاريخ فذو القبض امن  
او بالشر المطلق كل برضا من خصمه ترافا تقنا  
والاب البعير في الخصام اولى من الماسك بالخطام  
ولا يمس القميص بالتمام اولى من الماسك بالاحكام  
والقول للطفل الذي يبر عن نفسه بانه محرر  
وان يقل اني عبد احد اولى يعبر به عبد ذي اليد  
وصاحب الجذع والاتصال بالسور اولى من ذوي الفضل

باب دعوى النسب

اذا ادعى البائع مولودا له لدون نصف مولد بيع الزمة  
ويفسخ البيع ورد ما انتقد فملك قد صارت لعام وله  
وان تله من بعد ست أشهر توقف دعواه لقول المشتري  
كتاب الاقرار  
يصح من حر مكلف بحق ولو مجهول عليه مستحق  
ولا يزعم البيات مع يمينه ان خصمه كذب في تبينه  
ولا يصدق في اعتراف المال بدون درهم بقل حال  
وان يقل مال عظيم فهو لا يقبل دون المائتين فاعقلا  
وان يقل بصف دراهم بالله لا يقبل التبيين دون عشرة  
وان يقل دراهم والهلطا فانه ثلاثة فمحقا  
وان يقل عندي قبال امانه اقرا وعلى فدين الزمة

في الاصل  
باب المولى في الخصام  
اول من الماسك



أقرع تأجيله بدينه — محل للمقد مع يمينه —  
 وشرطه الخيار في الإفراج كاللفظ والحق عليه جاري  
 « باب الاستئذان »  
 يصح في البعض مع اتصال بما أقرع مع انفصال  
 وبطل استئذان البنات من دار — صح من عرضه ذا الجدار  
 وصدق الزيف الفرض وبطل يقضى الجهاد فيها وان وصل  
 وصدق المقر في المصيب — لفده في ثوبه المفصوب  
 « باب اقرار المريض »  
 اذا استدان قبله اولها — فيه بمعلوم يكن مقدما  
 على الذي في سقمه اقرب — للاجنبي لا وارث كذب به  
 وان اقر بسلام يكر — منه ولا اب له معين  
 يلحق به الفلام ان صدق به — في ارثه له كذا في نسب  
 وان اقر بلاغ بعد الاب — شاركه في الارث لا في النيب

كتاب الصلح —  
 الصلح بين الناس بالإقرار يجوز في السكوت والافتقار  
 وهو ليس ببيع ان بمال او قعه او طأ جارة اذا بمنفعة  
 في حق صدق كبيع قد جرى — وهي فدا يمين من فدانها  
 هذا اذا كان مع الإفراج — اما مع السكوت والافتقار  
 صح عن مال وعن منفعة والرق والنقاع والجنابة  
 وبطل الصلح على الموكل — ليس على الوكيل ما لم يكفل  
 فصل  
 والصلح عن دين كحل البعض — ليس بتعريض كبيع يرضى  
 فجاز صلح الشخص عن الفعلى — نصيصة او مثله مؤجلا  
 لا بالدينانير مؤجلا — عن الدراهم المجالات  
 ولا عن السوداء والمؤجلة — بنصفها البيض او المحلة  
 فصل  
 لو وارثون اخرجهوا بمال — لبعضهم جاز بكل حال



في المضى والعقد او عن الذهب بفضه في ذات التعاطي قد وجب

كتاب المضاربة

هي شركة المال من المضارب وعمل من جهة المضارب

والشرط كون المال من نقود لامع شيوع ربحها المأمور

ثم اذا ضاربه والمطلقا جاز الشرا والبيع منه مطلقا

والنقل والتوكيل والابضاع والارتمان فيه والابضاع

ولا يضارب مال مع آخر الا بتفويض او العمل ما ترى

ولا يزوج امة او عبدا لكن يبيع آبهلا ونقدا

ولا يخالف اذنه قبله او سلعة عينه او احد

فصل

وتفسد العقود في المضارب بموت ذي المال او المضارب

وعزله بعلمه فان درى والمال عرض باعنه واقصا

فصل

وان يلا فرفله الفداء والبس والركوب لا الدوا

لا ان يبيع مراتب بل يجب انفاقه على النفع فاكثروا

كتاب الوديعه

تعريفه امانة لا تضمن بالهلك بل ان فرط المؤمن

فان نفاها واقرضنا لا ان تعدى فزال ما جنى

كخطها بلا تمزيق وصفه بعد طلب المؤمن

يحفظها بنفسه وزوجته ومن يكون عنده من عيالته

لا يدفع مودع لما ضر وغائب بلا حضور الاخر

كتاب العارية

تعريفها التملك للمنافع من غير تفويض بقول النافع

نحو امرت وله ان يرجع ليس لمن اعاره ان يمنعا

وكل ما استعماله لا يختلف يعيده ولا ضمان ان تلف

ثم على الطار دفع الاضرار للدان ادى الى مؤنه

كتاب الهبة

تمليك عين هي من غير بدل مع القبول بعد ايجابه





بنحو قول واهب وبنك  
 ذالشي أو المهر أو المخلصة  
 تتم في المقر لا المانع  
 بالقبض للموثر من ممانع  
 وإن تك العين لدى الوهب له  
 تمت بلا قبض جديد فعله  
 وما يهبه لابنه الصفيك  
 فملكه بنفس عقدها وجب  
 وإن يهب داره شخصاً  
 يجوز لا العاكس لدى النعمان

### باب الرجوع في الرهبة

يصح فيها عودها إن فعله  
 والمنع بالزيادة المتصلة  
 والموت والتفويض عنان جرى  
 ونقله عن ملكه لأخرى  
 كذا أقرا بات مع الرهبة  
 ثم هلاك العين في الموهوبة  
 وصحة الرجوع بالتراضي  
 بينهما أو بقضاء القاض

### فصل

ومن يهب جارية دون الولد  
 صحته والاستثناء للحمل فسد  
 وشرط رد بعض دار أو عوض  
 منها مضي الوهب وشرطه انتقص

والصدقات للهبات تتبع  
 في حكمها ثم الرجوع ممنوع

### كتاب الاجارة

تتبعها التملك للمنفعة  
 في مدة بأجرة معلومة  
 ويعلم النفع لدى البيان  
 كذا السكنى من الزمان  
 أو عمل كالصنيع والخطاطه  
 وجا زما صحت ثمن للأجرة  
 والاجرة لا يلزم بالعقد بلا  
 شرط أو استيفائه معجل  
 لكن لرب الدار والارض انتقفاً  
 لعل يوم اجرة إذا انتفى  
 كذا لك للجمال قط الرصه  
 ومن يخط حين وفي عمله  
 ويحبس العين الذي لصنفته  
 تأثر في لا أخذ اجرة  
 كالقصد والصنيع وإن منع  
 فالأجير يلغو الفهمان مرتفع  
 لكنهما الحمار والملاح  
 حسبهما للمعين لا يباح  
 والشرط مهما كان فصل الصانع  
 بنفسه لا يتب فاسح



« باب ما يجوز من الاجارة »

اجارة الحائض والارتفع من غير ذكر عمل فيها شرع  
يعمل ما شاء سوى الاسكان للعينين والفطار والطحان  
والارض للزراع بان يزرع ما يثلا او يزرع نوعا علما -  
وللبنا والفرس وقطاوا مضى اعداد الارض بعد قلع ذا  
والزراع لا يقلع بل عند انقضاء حصاره منزله باجر متدلى -  
والثوب للباس وغيره اطلقا يلبس من ثلث الاركوب مطلقا  
اطا اذا قيد فيها فلا يركب او يلبس من قدمهلا  
وان تعدى الموضع المعين وقت اللزائم تعدى ضمنا  
وخلاط القبط والثوب امر بقيمة الثوب عليه تستقر  
« باب الاجارة الفاسدة »

تفقد بالشرط وبالجهالة وفيه أجر المثل للمعونة

أجر

أجر دار اكل شهر بكذا صح لشهر واحد الا اذا  
سمى الشهر صح في ذي الجملة والوقت للعقد ابتداء المدة  
وجاز اخذ اجرة الحمام كذلك الطير مع الحمام  
للعيب النحل والينطحة ولا المشاع ما خلا دي الثروة  
معط لنسج غزله بالفسر يلغز للنساج مثل الأجر  
« باب ضمان الاجير »

العين في يد الاجير المستدك امانة فلا يضمن ما هلك  
في اليد بل بالهالك في الاهمال كتلف بزلق الجمال  
وكالمطكارى ضامن اذا انقطع حصل به يثكل ما رفع  
وغيره انسان بفلاك قد غرق ودق قطار لثوب فانزف  
وفي انكسار الدن في السيل قيمته في موضع التحميل  
بغير اجر وبما فيه انكسر واجره على الحساب يعتبر

في الاجارة « فخر الصالح »



في الأصل  
بفتح

وماعلى البزاع والفضاء فم بفتح الوضع المقاد

ثم ماعلى الاجير المترك فم بفعلة اذا الشئ هلك

ثم له الاجير بفتح مهجته وان خلا عن عمل فمته

كن غدا مشاهرا في الفم رعى او خص بفتح الخدم  
« باب فتح الاجارة »

الفتح فيها صح بالخير ويقط الاجير بفتح الدار

وبالحراب وانقطاع الماء عن ضيعة تزرع او رعاء

وموت من لفقة فقط وان تكن لفقة من تفدا

وهكذا تفتح بالاعذار مثل اقتدار مؤجر لدار

بيعها القاضى لين فظهر وملى بفتح بتركه السر

والملى للزاد مهابلا منه له التعويض عنه بدلا

وملى الدكان للتجارة تفتح مهابلا فى الاجارة

كتاب المكاتب

شراؤه

شراؤه وبيعه كذا السر يجوز والمنع له لا يقدر

وطائر تزوجه لانه والعبد لا يمنع من كتابته

والنوع فى تقاضيه مع صيته وعنفه والقرض او كفالته

وان تلمس من سيد مكاتبه تمضي اذا اشارت على المكاتبه

او عجزت فهي له ام ولد وما لم يكتب من دبر رد

وصالح من كوتب بالنساء صح بنصف عاجل الاداء  
« باب كتابة العبد المترك »

لو وكل الخليط بالكتابة فى خطه وجاز بغير الخط

صار له لى العجز له ما قضا وان يكن لقنة عقد مفي

من مالك لى فوطئها واحد فولدت فقال ملى الولد

ثم وطئ الطائي كذا فعجزت فمن لى السبق ولية غدت

فيضمن الاول نصف سمرها ولحقها وذاك كل عقها

في الأصل  
او بطر



وقيمة الابن وصارها ودافع العقر لتلك بيرا

« باب موت المكاتب والمجرب »

مكاتب اعسر عن نجم وله مال ففاض لثلاث امهله

او عجز الحالم ذاك ان طب مولاه فحاو له ما قد كسب

وان يميت ذوالمال يقضي للبدل منه ولحقه لدى الموت حصل

وان يميت مولاه يقضي البدل منجما وهو يفتق يبطل

« كتاب الولاء »

وهو لمن اعترف او قد باشر اسبابه كحرم له اشترى

وحال من زوجها القن والا كفتق لها عليه حصلا

وان تلمذ من بعده ما قد اعترف لفوق نصف الحولة ذاله ثبت

لكن يجر العبد مهما اتفقا ولا ابنه لقومه لا مطلقا

وان تلمذ معتقة من العجم ياي ابنه المعتق عند الاعظم

والعصبات من ذوى الانساب اولى من التعصب بالاسباب  
« كتاب الاكراه »

وشروطه القدر من يوعده وضوف مكره لما يهدد

فلو جبهه على البيع مضى اورد والتسليم بالبيع رضا

ولو على الشرب لمخرور حب للقتل والقطع فمقد واجب

اما على الكفر فمصدرة احب وذا على القتل والزنا وجب

وان على النكاح والطلاق صح مع الله على الاعتناق  
« كتاب الحجر »

عقد العبد والصغار المقتلا بد رضاه من المولى بطلا

سوى طلاق العبد مع اقراره بالمال والاداء الذي تخبره

والحجر للسفيه صح في الاصح لا فاسق ان كان في المال صلاح  
« فصل في حد البلوغ »

ومبلغ الفلام بالاجبال والاصنام منه والانزال

وتبلغ الانثى ببيض وجبل ولها بالسنة عشر حمل



والقول في البلوغ للمراهق وهو كيان له لدى التوافق

« كتاب المأذون »

ومطلق الاذن له البيع وان شاء رهن

لا الناح والقرض وانواع الهبة والمتعة والانطاع والمكاتبه

وسببه في الدين ان لم يفد حق وفاصل الدين عليه اذ عتق

ثم انتزاع الاذن للمأذون بحجر مولاه او الجنون

او بلا باق او بالاستيلاء او موت مولاه او ارتداد

وان يقل قادم ميسري زيد فباع واشترى في البلد

يلزمه الذي به قد اتم ولم يبع الا اذا المولى اقر

بلا اذن والصبي بعد الاذن منزله المأذون في التصرف

كتاب الغصب

يلزم رد الشيء حيثما غصب وفي توى المتأني مثله يجب

وتلزم القيمة لفقد المتأني والغصب لا يجري بفقد النقاي

لكن ضمان النقص في المقار بالزرع والسكنى يكون جاري

وواجب تصديق بالغلة كالبيع في المفضوب والوديعة

وان ينفذ غاصب ما انتصبه من اذ ادى لما قد اوجبه

من الضمان مثل طحن الحب وكالبناء منه فوق الخشب

في الشاة ان تدمج وفي الثوب اذا يخرق فاحشا ضمان نقصه

او قيمة مع تركه للغاصب وفي سبب الخرق نقص المالك

وان بني في ارض غدا وزرع سلمها من بعد ما فيها قلع

وان اضد القلع للمالك ان يضمن مقلوما ويحويه اذن

في صبغة الابيض اصل قيمته كفته السويق مثل صفته ولته

وان يشا اخذها بردها زاد صباغ مع سمن بهما

فصل

وتملك العين التي قد غصبت ان ضمنت قيمتها اذ غصبت



والقول للمصاحب مع يمينه في السر والمالك مع برهانه  
 من باع مضمونا فادى حقه للمالك ينفذ ذالاعتقه -  
 زوائد المضمون مثل الولد امانة تضمن بالتعدي  
 والنفع لا يضمن والخمر لمسلم كذلك الخنزير  
 ومن أراق مكرأوكرا لعزق يضمن والدبر  
 « كتاب الشفعة »  
 ثبتت للخليط في الفغار ان بيع ثم الحق ثم الجار  
 جبراعلى من حازها بما دفع بقدر عدد الروس من قد شفع  
 وملاكم يكون بالقضار واخذها الشفع بالرضا  
 فصل  
 وحين يدري بالشرافليشه عند القطار او على رب اليد  
 وليست الشفع اصل السب والبيع عند هذا الموجب  
 وما حضور ثمن بلازم عليه من قبل قضاء الحاكم

والقول للمبتاع في زيد الثمن ان لم يبرهن نقصه من يشفع  
 وما اشترى بنيدري المثل شفع بقيقه والثل بالثل دفع  
 واخذته بالخال في المؤجل او صبره الى انقضاء الاجل  
 او قيمة البضائع الاثمان ان اشترىها غارس او ياني  
 « باب ما ثبت فيه الشفعة أولا »  
 لا شفع في الفلك ولا في العرض والنخل والبنطافير ارض  
 بل هو في تملك العقار بالمال لا الاجرة والامهار  
 او بدل للخلع او للصالح عن دم عمد القتل او في الجرح  
 ولا التي تباع بالخيار لبائع او لفساد جاري  
 « باب ما يبطل »  
 ونزكه الاشراد مع قدرته يبطل والصالح عن شفعته  
 وموته لا المشتري او بيع ما يشفع به قبل القضاء او سلا



وباطل تسليمه ان اخبرا	بالبيع بالالف فبان انرا
اولوى الخبرات بيعته	له الرجوع ونصح شفيعته
« كتاب القصة »	
وينصب الحاكم نديا قاسما	مؤمنا بالاقسام عالملا
ففي العقار الشرى والنقل	ولو بارت جاز قسم العقل
لا في عقار الارث بين الشركا	حتى يبرهنوا على من هلكا
يقسم للفرد اذا الكل انتفع	وان يضد فرضا هم يتبع
ويقسم المروض من جنس ولا	يقسم جنسان بخلاف فعلا
والبئر والحمام والجواهر	كذا الرعى في قسم لا يجبر
والدور للقوم بمقتضى قسم	منفردان كالاراضي تعلم
« فصل »	
والزرع والفضل وتقوم البناء	وفرز كل بمقتضى حنا
وجائر شهادة القسام	عند اختلاف من ذوي السهام

وان يكن فاحش غيب يظهر	تفسخ لاستحقاق شفعه مصدر
« كتاب الزارعة »	
تصح في الاصح مع صاحبه	في الارض للزرع بشرط التخليه
تأصل العاقبة مع بيان	لصاحب البذر وحظ الناف
ومدة وشركة في الخارج	ولم يجب اجرا ذالم يخرج
والربع ان تفسد رب البذر	وأجر مثل للشريك يجري
ومؤن الزرع بقدر الحظ	وشروط زيد بالفساد يقضي
« كتاب المساقاة »	
تصح في الاقطاب والاشجار	والنخل لاف مدرن الثمار
تقبل بالموت وبالاغذار	تفسخ كعجز للشريك طاري
« كتاب الذبايح »	
ومن سوى المسلم والكفاي	مذبوحه يحرم في ذالطاب
كتارك اسم الله عمدا واذا	يترك بالنسيان لا يحرم ذا
والذبح في الحلق يقطع الارب	او الذن من المروق فاسمع

في الاصل  
فيها مقال مع البيان

في الاصل  
تصح في القصب وفي الاشجار



وجاز بالعظم وما قد انهدا	للدنم الاسنة والظفر
ويستحب ان يحرق الشفر	وزججه من القفا ويكره
والصيد ما استأنس منه يبيع	والنعم النافر منه يحرم -
وما الجنين بدكاهه	صل واغتيا بجل لحمه -
ذو الناب والمخلب من سباع	يحرّم كالحداد والضبباع -
ومهران الأرض والضباب	وتغلب وابقع الغراب
والحوت والجراد بالمحلات	بب حلا بلا ذكاه -
يلزم للحرم المقيم الموسر	عن نفسه لا طفله في الاظهر
ذبح لثاة في ثلاث النحر	اولها المبيد طلوع الفجر
ليست بعياء ولا عوراء	ولا بعجفاء ولا عرجاء -
او مع ذهب اكثر للاذن	او ذنب او الية او عين

وصح بالحبلى وبالشولار	وبالفصى مع سمن الجربار
وجاز بالثني من كل النعم	والجنج المخصوص من ضأن النعم
والسبع من ابل كذا من بقر	ان قصدا لكل الثواب الدهر
وسن ان يطعم منرا الفقرا	مقدار ثلثها وان يدفرا
لو غلط اثنائه وكل قد ذبح	اضحية الاضاجزا اذا وصح
يحرّم شرب لبن الاناث	والاكل في انيه النقدان
وصل ما ففضض من انية	اذا اتقى مواضعه للمرء
وقول عبدا وصبي يقبل	في الاذنه والهبات مبيد يقبل
وقاسق يقبل في المعاملة	لا في ديانات تلوته مشكه
لبس الحر للرجال يحرم	وصل ما بالقطن منه يلحم
لا يلبس التبعية غير الخاتم	سوى الاناث او على الصائم

من الاصل  
الان

من الاصل  
مواضع المرات

من الاصل  
حتى

فصل



ويكره الالباس ثوبا للصبى	حريرا ولفضة أو ذهب
« فصل في النظر والمسى »	
وينظر الفحل لفيد العورة	لمثله كأمراة من امرأة
ورجل وصل من مملوكته	رؤية فرج وكذا من زوجته
وسوى البطن من المحارم	والنظر والعورة مثل فاعلم
واما الفحص كالمحرم	والمس كالرؤية في النكاح
ويغزل السيد عن مملوكته	بغير اذن وبه عن زوجته
ويلزم استبراء من قد شرب	لقنة بحضرة أو شهر
« فصل في البيع »	
يحرم بيع عذرات الادمى	ثم له حل الشراء منه زاعم
توكيل مولى باقتياع الامه	واخذ دين ثمنها للحمرة
من كافر عليه لامن مسلم	ويكره احتطاف قوت الادمى
اولهيمه شرى في القلوة	لا يحتفظ ما استغله من ضيعة

لاباس في بيع بنا ام القرا	وليس في العرصة بيع وشرا
« مسائل متفرقة »	
تحلية المصنف لاباس لها	ولعب تطريخ ونزد كرها
والنزول للمير على الخيل يحل	والتناجر العبد اذا يهدى قبل
لاباس للذم بالعبادة	ولا دخول مسجد الجماعة
« كتاب اعيان الموات »	
من يحبي ما لا نفع فيه من مرقا	لا يملك فيه نائجا عن القرى
يملكه بشرط اذن الملك	وانه يكن يحصل له لم يملك
ذرع حريم البئر اربعون ذرا	والعمية خمسمائة يكون ذرا
« فصل »	
والشرب من مالىس في آنية	حل لادمى وللبهيمه
لا سقى ارضه ونصب الدالية	الا باذنه مالك لا ساقية
كتاب الاشربة	
يحرم منظر النبي من ماء الغيب	والسكر وهو النبي من ماء الرطب
كذا نقيع للزبيب ان غلا	جميع ذاصا حراما كالطرا

المراد باله الضفاد لا السند  
فقال الله تعالى فنبذ بالمدار





لكن نبيذ قد خلا من سكر حل قبل صلا بعد الخمر —

« كتاب الصيد »

يجل ان سمي بهم جاع وكل ما علم من جوارح —

وذلك في القلب كذا ان يبيع اهل وفي البازي اذ يدعى جمع

ولا ينفذ اكل باز حصلا بل اكل قلب بعد ما قد ارسل

وتركه ذكاة حي او ركه محرم او قلب جهل شاركه

او لجوس او سوي ماسي عليه والحام كذا في المرمي

اذا نردى بعد وقع حرما كذا ما يبيد له رمي كتاب الرهن

يقعد بالاجاب والقبول وصح في العقار والمنقول

وتم بالقض له محورا مفرغا عن غيره وميزا —

ولم يجز بفردين يضمن وبالهدون يضمن الرهن

فانه تساوي القيمة الدين منقط وان تزدج بالتعدي لا تحط

ثم له حبس الدين والطلب من رهن حتى يورى ما وجب

« باب ما يجوز ان يرهانه وما لا يجوز »

رهن المتاع لا يصح والتمر بدو يدخل وبلا أرض شجر

والحر والمدير المكاتب ورهن عبد المملوك مع للأب

وجائز برأس مال السلم والصرف والمسلم فيه فالعلم

وصح رهن العين عند اثبت مضمون كل قطعه في الدين

فان قضى لواحد بعينه فان عين الثاني لرهن دينه

« باب الرهن يوضع عند عدل »

ان وضعا عند عدل صح ذا والاخذ منه لا يجوز واذا —

وكل في بيع له عند الاجل صح وان شرط لثانها انزل

والاصل ان غاب فذو الوكالة يبيع جبراعنه كالحضرمه —

« باب الصرف في الرهن والخلاية عليه »

وبيع رهن وقف على الرضا أو القضاء للدين والفق مضي

والقيمة الرهن لدى التأجيل او يطلب الدين مع الحلال



وان يعره راعيا وساما يبرأ بالرد اعاد المفرط  
وان جنى عليه كل منهما يضمن لداره من جنى عليها  
كتاب الجنائيات  
القتل عمدا موجب للقود والاثم بالنار او المحذور  
وشبه عمدا فيه اثم وديه كالقتل بالالة غير الرديه  
وخطأ لقتل رامي الصيد لاسم اردي بدون القصد  
وفيه مع ما قبله الكفارة وديه تحلل العاقلة  
(بوقية) وفي سوى النفوس شبه العمدا كالعمد في الحام الذي قد اردي  
« باب ما يوجب القصاص وضده »  
يقضى بالقتل الحرام الابدي عمدا سواء حرا كالعمد  
ويقتل الماسم بالذمعي وامرأة والشيخ كالصبي  
كذا الصحيح حكمه كضده لا الاب بانه ولا بعبه  
وما على الوالد لابنه قود وما بنيد السيف يقتض احد  
ولاب المعتوه صاع أو قود لا المعتوه من لقريبه افتقه  
ومن

في الاصل  
ومن يثبت بالنوع بعد ما غاب  
يعني النافع ما قد انقضا

في الاصل  
سوى اخطا كالابنة

ومن بسيفه على الناس شهرا وهو مكلف فقتله هدر  
« باب القتل فيما دون النفس »  
يقضى في قطع يد من مفصل واذن ومات وأرجل  
والسن والفضة العين قاتمة لا قطع ولا الشجاع البهيمه  
والعظم او فحل وانثى في يد والحرو العبد وبيع العبد  
ولا قصاص بعد عفون من احد ويقتل الجمع بقتل ما انفرد  
« فصل »  
في القتل بعد قطعه العمدتين لا الخطأين الاخذ بالأميرين  
ومن جنى بالقطع بعد ما عفى يضمن للمقطوع ما قد تلفظ  
« باب الشرادة في القتل »  
ولا يقيد ما ضربه جثته اذا اضر غاب عن خصوصته  
ولو اثبت القاتل عفون يغيب يستطاع منه القود الذي يجب  
لو شهد بالملك بعد ضربه ومات بالفراش يقتض به  
لو شهد او اختلفا في الموضع او زمن او آله لم تسمع  
ان شهدا بالقتل مع جهالة بالآلة فليس غير الدية



## « كتاب الديارات »

في شبه عمه مئة مربية بنتا مخاض ولبون جندعه  
 ومهقة وفي الخطا تخفف بالخمس من بني المخاض يصرف  
 او عشرة الالف من درهم او الف دينار واصل الذمم  
 كسامين ثم نصف الدية في النفس او ما دونها لامرأة  
 ودية تلزم للانسان في النفس والمال واللسان  
 وذكر العقل شعر اللحية او شعر الرأس اذا لم ينبت  
 كذلك في اليدين والرجلين ايضا وفي العينين والاذنين  
 وشدي في الانثى والانشيت والنصف في الفرد من الاثنين  
 والاصبع المشقوق الفصل وكل من فيه خمس الابل  
 ونصف عشر العقل في الوجه والمشر بالعمال في الاشمة  
 ومثله والنصف في نافلة والثلث في جائعة او امة

والسندان منه في النافذة وفي سوى الموضع حكم الثقة  
 كالحاصات او كداعيات او داميات مع باضعات  
 والمناصحات والسحاق له واقص في موضع عمد فقله  
 ونصف عقل في اصابع اليد ولومع الكف بدون الساعد  
 لا ارش في قلب لسان نبت قبل القضا وشجة اذا عفت  
 نعم المجنون والصبي كخطا في حكمنا القضي  
 فصل في الجنين وعقل سقط الضرب نصف العشر  
 وان تمت من بصره فالدية لاجل الجنين الفرة  
 وفي الجنين من رقيق ذكر من قيمة الحياة نصف العشر  
 او عشرة ان كانت انثى ثم لا كفارة اذا جنيت قتلا  
 « باب ما يحده الرجل في الطيرة »

لوزاد في النافذة شيئا لم يضر جاز وفي سواه اذن يا عتبر



١٧٥ وان يمت باقط الامدونه شخص فمقله على العاقلة

كما يوضع الصخر او بذر حفرة والفرم في البهم على المال قصر

ومن يضع بالوعة في الملك فلا ضمان لازم بالملك  
« فصل في الحائط المائل »

يضمن رب حائط قد قصرا في النقص اذ طولب ما قد مرا

وان يمل الدار جارا فالطلب لذلك الجار لنقصه وجب  
« باب جنابة البهيمة والجنابة عليها »

بالانطاس والسوق والقوديب ما اثلقت لاما بنفسيها عطب

وساؤه من بعد ما ارسل يضمن متلفا بفور فعلها

ودية في فارسين اصطدمتا على الذي يقتل كلا منهما

وما على من سئل طير مفرد ولا قلاب لم يسقهما فاعلموا

في عين شاذ ارش نقصه وفي بقره ربع القيمة يغني  
« باب جنابة الملاك والجنابة عليه »

اذا جنى العبد خطا او دغما ملكا بيا او ارش ما قد صنفا

بلا

لجواب او صر قبل ما علم بها فادنى الارش والسفر

وان درى يغدي كربط عتق ذا يقتل ذا او شجه وكان ذا

« باب القسامة » ما فعل  
لو ادعى ولي من قد قتل في قرية عليهم فاعلموا

حلف ضمين وان لم يكملوا كرهها عليهم وعلقوا

وما على المرأة والعبد قسم ولا على الغفل ولا المجنون ثم

ولو ربي في داس شخص حلفا ثم يديه عاقلوه فالحر فا

او في سفينة على الركبان او مسجد فهو على الجيران

او جامع او شارع مطال لا حلف والعقل بيت المال  
« كتاب المعاقل »

وكل قتل موجب للدية بنفسه فهو على العاقلة

وهم اولو الديوان للديواني والغيرهم قبيلة الانسان

وقاتل كواحد في المضم تقسم في ثلاثة من العموم

اكثر قط الشخص منهم درهم وثلاث في كل عام يقسم

هذا الاصل  
او المجنون

في الارض  
اعت



لكن اذا ضاق قبيل القائل ضم اليهم اقرب القائل

ليس عليهم ما جنى العبد ولا  
صالحا ومحمدا واعترافا حصلا  
« كتاب الوصايا »

تصح بالثلث فقط وبالاقل  
لفيدوارث وللمن قتل

كذلك للمسلم من ذمي  
والعكس لا الديون والصبي

وهي به عن دينه تؤخر  
وردها بعد الفاي اعتبار

وتلك للحمل وبالحمل تصح  
ان لاقل الحمل منها قد طرح

ويلزم استنائه للحمل  
من امة او صبي برا الرجل

« باب الوصية بالثلث »  
او صي لشخصين لكل منهما  
بثلث ولم تجز تقاسما

او خص ذبا بالثلث والسرلة  
تثالثا الثلث فقط بلا اذى

صح ان اوصى بمثل الخط  
لوارث ولم يجز بالخط

وصح بالسهم وجزء والبيان  
لوارث وقال سدي لفلان

وثلثه فالثلث له لا اكثر  
والسدي له فقط وان تدرأ

اوصى

اوصى له ثلث نقد فذلك ثلثاه فالباقي له بفيرسك

ولو رقيقا او ثيابا فله ثلث الذي منه بقى لا كله

وان يكن اوصى له بالف من ثلث العيان له يستوفي

ان كان او من دينه حين الوفا من ثلث العيان ما استوفى له فاعتبرا

اوصى لاثني وواحد ظهر ميتا حوى الي نصيب من غير

وان يقل في نفسه بينهما فنصفه فقط لحي منهما

لو مضم اوصى بثلث ماله يمضي اذا العتق لدى ارحاله

« باب العتق في المرض »  
لو عتق السقم فيه اودع كذا ك لوجاهي فمن ثلث وجب

وان يفت شي من الالف وقد اوصى بها للعتق فالعتق اذ رد

ونفذ من ثلثه والجمع يصح والباقي به يصح

« باب الوصية للاقارب »

الجار من لاصقه في حارته وصهره ذو محرم من امرأته



واهل زوجته وآله هم اهل بيته الذي كان له

والاقرباء هم ذوالمحارم من هم اقربهم في الرحم

اولى اقلهم يكون اثنين لاولد منهم ووالدين

ولوله عمات مع خالين صار الذي اعطاه للعين

وان يكن عم فقط في السله نصف لخاليه ونصف له

لو امرؤ وصى لولد الاخر يقسم لهم انشاهو كالذكر

وان يقل لو ارثيه بهم كأرثهم من ذاك حين يقسم

« باب الوصية بالسكنى والخدمة والتمره »

يصح بالذافع الايصا اذا وقت أو ابد ان في الثلث اذا

وان يعم المال هذا أجمعه فالثلث للموصى له في المنفعة

وان يموت من قبل موصى يبطل او بعده عا دة فاشي بمحل

لا شيء للموصى له بالتمر ان لم يؤبد في الحق النظم

وهو

وهو لمن يوصى له بالقله ابد اول الاختلاف المله

ولا يقيد ولا يقيد ذلله للابد في الدر والضيوف مع والولد

باب وصية الذمي

لوجعل الذمي دورا بيها في وصية ومات يورثن معا

وان برح اوصى لقوم غيبا صحت من الثلث على ما بينا

كمن من المستامن الحربي بالمال للمسلم والذمي

« باب الوصي »

رد الوصي في حياة الموصى بعد الرضا يرتد في النصوص

وان يموت فرد ما قد قبلا ثم رضى يصح ما قد قبلا

والعبد والكافر والفاسق ان اوصى اليهم بدوا بمن أمن

اما اذا اوصى الي من يعجز فانه بأخر يعجز

وصح ان يوصى مولى عبده لطفله عند الامام وحده

وفي الوصيين اذا ما انفردا في الفعل واحد يكون فاسدا

الا الجواز وشراء اللغن ورد مال المودع المعين



والافتصام وقضاء الدين ودفع ما اوصى به من عيب  
 كذا شرار حاجة الاطفال او قبض ما قدر وهو من مال  
 وثبت احتياله بالمال ان كان خيرا ذاك في المال  
 ثم وصي الأب في مال الصبي اولى من الجد له من الأب  
 « فصل »  
 ان الوصيان لزيد شهدا بانه اوصاه ايضا فدا  
 الا اذا ادعى هذا المشهود له كذلك الابن في ذي السئلة  
 او شهد اللوارث الصغير او بالذي للميت الكبير  
 والفرار بعضهم للبعض شهادة العقل بدين تضي  
 وان يكن ذلك في الوصية يبلغ فالرد للشراة  
 هو الذي فرجه وذر « كتاب الخنثى »  
 والحكم بالمبال فيما ذروا  
 وان يبول منها فالعبرة بالسبق في الاصح لا بالكثرة  
 وان تساويا فذاك مشكل بين النساء والرجال يحمي

وطبعا عند البلوغ يعتبر علامة الانثى به او الذكر  
 ويشتري لثمنه بعض الاما من بيت مال اذ يكون معدما  
 ومن عن ابن ماث ثم خنثى فالارث في الصحيح مثل الانثى  
 « مسائل شتى »  
 والكتب والايام كالبيان لبيكم لا يقتل الانسان  
 في البيع والشراء والطريق والعقد للنكاح والعقار  
 كذلك في الايصاء منه والقود ولم يجز ذلك في وجوب حد  
 والحكم للأنثى في الميراث ان هن خالطن مذكيات  
 وهذا ما تلخص نظم الراملي ثم بحمد الله ذي الفواضل  
 هذا وقد اصبحت ان اكمله بحاله نظما للنز تكملة  
 ملخصا وذاك في الفرائض وزدته تذكرا للفرائض  
 « كتاب الفرائض »  
 يبدأ بما علق بالايمان من تركاتها لعبد جاني  
 والرهن فالتهجير ثم الدين ثم بما اوصى بثلاث عين



ثم يارث بعدها بالرحم او بنكاح او ولاد فاعلم  
 ينفه رق و قتل واختلاف دين او الدار و ذايه الخلاف  
 « فصل في الفروض »  
 فالنصف فرض بنت او بنت ابن والاخت بنت عمه او عين  
 ان انفردن ولزوج ان فقد فرع يرث للميت ثم ان وجد  
 ففرضه الربع كما للزوجه مع انتفاء الفرع ذي الوراثه  
 والتمن فرضا اذا ملا وجدا والثلثان فرض من تعدد  
 من ذات نصف ولام ثلث مع فقد اخوة و فرع يرث  
 وهو لاشني او شنيين مع ولد الام فقس هذين  
 والثلث للباقي لام مع اب واحد الزوجين فافهم نصب  
 والسدس فرض لاب مع الولد او ولد ابن وكذا المحكم لجده  
 ابي اب وان علا كذا الام مع ذوى القربى الاخوة صم  
 وهو لبنت الابن او بنات مع من علام من مفرد البنات  
 كذا

كذا الأخت من اب فصلا لها مع شقيقه لمن قد فقد  
 ولاخ من امه ان انفرد عن مثله كما به النص وورد  
 وهو لجده او الجدات ان كن في القرب محاذيات  
 ويقسم السدس على الصنفين ما بين ذات القرب والقربين  
 فصل في التعصيب للعاصب المهر الميراث حين انفرد او ما بقي بعد فروض من وجد  
 الابن اولى قاب فالجد فالأخ قابنه فعم بعد  
 ثم ابنه ثم ذو والولاء فعاصب لهم على الولاء  
 وابدأ بتقديم لهم بالجهة ثم بقرب بعدها فالقوة  
 ومن لها النصف او الثلثان قد عصبت بالأخ لا بالذاني  
 الا ابنه ابن عصبت بالنازل ان لم يكن فرض لغيره بما صل  
 والاخوات لا لام مع بنات او بنت ابن معهن عصبات  
 فصل في الحجب وستة حرمانهم لا يحجب زوجان وابن وابنة ام اب  
 كذا

خال الأصل  
قابنه

خال الأصل  
بتقديمهم بالجهة



هذا الاصل واجب انما  
بالابن وابن ابني واب

ثم ابن ابني بابن صلب احجب  
واحب اخا بابن وبابن ابني واب  
الاخلام بابنة وبنت  
وبنت الابن احجب بالابنتين  
ان لم يعصبني وبالام احجب  
وان تكن بعدى من الجدات  
ويحب الذي بمن ادله به  
ويحب المحبوب بالشخص كأم  
اذ عجا الام الى الدرس ولا  
كالعبد والقاتل والكافرا  
فصل  
وحكم ارث كافر بالنسب  
لابنكاح محمد كالبنت  
والام والمخاله او كالأخت  
من مثله كالم في الرتب

هذا الاصل  
محبور

هذا الاصل والمحب  
يوقف له نصيب ذكر

وولد الزنا او اللعان  
ان لم يمت قبل خروج الاكثر  
لا ارث بين الهالكين بفوق  
فصل في ذوى الارحام  
ولا ترث لذوى الارحام  
الامع الزوجين او أحدهما  
وأرثهم في البعد والتقريب  
ترجيحهم بالقرب في المنزلة  
وفي اختلاف الدرب يعطى من أب  
يدلي كمثل من يام انتسب

باب مخارج الفروض

فالنصف من اثنين ثم الثلث من  
كذلك الثمن من الثمان  
سبيه كالربع والدرس زكن  
وغيرها مخرجة مع ثانی



فالربع والرس من اثني عشر  
 اعداد هذي سبعة اصول  
 فنة تبلغ قدر العشرة  
 والعول في اثني عشرة بالوتر  
 وأربع العشر قد تعول  
 للربع والعشرين لا تحول  
 وحظ كل وارث ان انقسم  
 وان يكن كسر على صنف له  
 عند تبين وذافي الاصل  
 واحد الاجناس ان تماثلت  
 والوفى في الكامل ان توافقت  
 ثم اضرب الحاصل في ذا الاصل  
 او عوله واقسم تفز بالعدل

فصل

والرد في الفضل لاهل الاسم  
 بالقط لا الزوجين فيه فاعلم  
 وأذ يكون من عليه الرد  
 صنفان رؤسهم ترد  
 كمثل بنتين أو اختين وأز  
 يزدر من اسمهم ذاك زن  
 ولومع الاول من ليس يرد  
 يعطى له الباقي بتصحيح العدد  
 ولومع الصنفين من لا رد له  
 يقسم باقية بتلك المسئلة

خلال اصل  
 « عادم لردده »

## فصل في المناسجات

واذ يموت البعض قبل القسمة  
 فاعطه واعط كلا سهميه  
 واجعل له مسئلة اخرى كما  
 مر على الوضع الذي تقدمنا  
 فان سهامه عليه اقسمت  
 صحت من الاولى التي قد علمت  
 اولافي الاولى اضرب ان وافقت  
 وفقا والاكلها ان باينت  
 واضرب سهام الوارثين قبلا  
 بما به كنت ضربت الاصول



واسمهم العقبى بوفق الاوله  
تضرب او في كل تلك المسئلة

هذا تمام تحفة الطلاب  
وربنا أعلم بالصواب

اياتها الفان مع خمسينا  
وذلك في الحادي مع التينا

من بعد ما يتين مع الف سنة  
وجيزه اللفظ انت صينه

نافعة لمبتدي الرجال  
للافعال من زوى الحال

والحمد لله على الانعام  
نختم ما عن من النظام

وافضل الصلاة والتسليم  
على النبي المصطفى الكريم

والال والاصحاب والاتباع  
لهم الى يوم دعاء الداعي

تمت هذه المنظومة وهي كتاب الى حل الاماظها وتوضيح المراد منها وحفظها الله  
لذلك ايدى هذه المنظومة في ملك ائمة الفقهاء في رحمة رب العالمين المصطفى  
صلى الله عليه وآله وسلم  
محمد طاهر



ربك انت غفرته له وهو الرحمن  
الشيخ محمد حبيب الله الشافعي رحمه الله

ربك كما اعطيت للنبيها في  
مراده في غابر الازمان

قلصطني اللهم بما اريد من  
نشر العلوم بالامان الطمينة

وراحة القلوب من الاشغال  
غيا التاليف لدى الجلال

مع لاجه القلوب من الدين ومن  
تعب ذبها في الدين فيها كمن

رسمتني اللهم من شرو من  
دهري مع الافراح والسرور

وحافني وعافني من احبه  
ولم يلفني حزن من حبه

واضمي الي اللهم بالارغاف  
حور سيد الودي العذبان

صلى الله عليه وسلم  
وكل ناسج على منول

هذا الايباب وجدت على نسخة الشيخ حبيب الله جودها الجار

نظم احمد القرني في كتابه فتح المعالي في مدح النعمان  
نظمه صدره بده عبيد

داعم بان النعمان لا طهر  
من ذاك ارض ادم محمد

ومشاهد النبي في المنام  
او نزار قيره للاهتمام

دحل من امسكه لديه  
منه امان يكون عليه

من يفر من بقر من البقا  
وذهب الاضداد والعدا

دخان حزان من شرو المار  
من السبابين وحينما كاسد

ومن يكن مصحبه في خالده  
لم تر شمس من با فله

وان يفر من موضع اودار  
امن من نهب وحر في نار

دساعدا الايمان من له لزم  
ولم يكن قط يكتسب منم

ومن ترصلي به مصرح  
باسم رسول الله والنج



وكتب لا وقد هوى قوسلا ط  
 وكان بعض الفضلاء قد صلا ط  
 فبعد عدة انى وانسا ط  
 فقال ماذا له فقال ركب ط  
 قال فالهوى لوضعه على ط  
 فزال اللوح وقاض ما بها ط  
 اه دونهما بجواهر البهار للشيخ المرحوم يوسف بن سماعيل البصري في صنفه النفل  
 رة مدونة فوائدها ايات كثيرة فانظرها

